جامعة 20أوث 1955-سكيكدة-
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر
دراسة تحليلية خلال الفترة (2000-2020)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص: اقتصاد دولي

من تقديم الطالب
عبدلي أحسن

تحت اشراف:
الأستاذ. بلارو علي

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
مخناش فتيحة	أستاذ محاضر(أ)	رئيسا
د. بلارو على	أستاذ محاضر(أ)	مشرفا ومقررا
خلوفي بسمة	أستاذ مساعد(ب)	مناقشا

دورة جوان2024

جامعة 20أوث 1955-سكيكدة-
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر
دراسة تحليلية خلال الفترة (2000-2020)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص: اقتصاد دولي

من تقديم الطالب
عبدلي أحسن

تحت اشراف:
الأستاذ. بلارو علي

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
مخناش فتيحة	أستاذ محاضر(أ)	رئيسا
د. بلارو على	أستاذ محاضر(أ)	مشرفا ومقررا
خلوفي بسمة	أستاذ مساعد(ب)	مناقشا

دورة جوان2024

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE DU 20 AOUT 1955 - SKIKDA
FACULTE des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion
Dpt des Sciences Economiques

جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

السنة الجامعية: 2023 / 2024

تعهد

أنا الممضي أسفله الطالب (ة): عبد أحسن

تاريخ الميلاد: 15/07/19 مكان الميلاد: العروش

عنوان الإقامة: شارع عريب رقم 02 العروش

الكلية: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: قسم العلوم الاقتصادية؛ التخصص: إقتصاد دولي

أصرح بأن مذكرة الماستر الموسومة بـ:

" أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000/2020 ".

والمودعة بعنوان السنة الجامعية: 2023 / 2024؛

تحت إشراف (ة) الأستاذ (ة): بلارو عمار

أقر بأنها عمل أصيل لي وحدي، ولم يسبق تقديمها في أي عمل بأي شكل من الأشكال كاملة أو جزء منها، وأنها خالية من كل أشكال السرقات العملية وأتحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما ورد في المذكرة، كما أتعهد أنني التزمت في إنجازها بأساليب التوثيق المعتمدة والسليمة الضامنة لكافة حقوق الملكية الفكرية لأصحابها الأصليين.

وفي حالة الإخلال بأي شرط من شروط هذا التعهد، ألتزم بكل المتابعات والإجراءات التي ستتخذها إدارة الكلية بحقي.

سكيكدة في: 2024 06 20

اسم ولقب وتوقيع الطالب (ة)

أحسن عبد

مصادقة على توقيع المعني

2024 جوان 22

العروش في

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي

و بتفويض منه

رئيس المكتب الخاص بالحالة المدنية

عبد العزيز بردودي

ملاحظة هامة: لا تقبل أي شهادة من دون توقيع ومصادقة.

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE DU 20 AOUT 1955 - SKIKDA
FACULTE des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion
Dpt des Sciences Economiques

جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

السنة الجامعية: 2023 / 2024

استمارة إيداع مذكرة ماستر أكاديمي

أنا الممضي أسفله الأستاذ: بلاير بحي ؛ الرتبة العلمية: أستاذ محاضر أ

المشرف على مذكرة ماستر أكاديمي والموسومة بـ:

" أثر الاستثمار في قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000/2020 "

من إنجاز الطالب: عبد اللطيف أمين

القسم: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد دولي

أوافق على إيداع المذكرة لدى القسم وذلك لاستيفائها جميع الشروط العلمية والمنهجية التي تسمح بالمناقشة العلنية.

سكيكدة في: 20 / 06 / 2024

تأشيرة الأستاذ (ة) المشرف (ة)

اسم ولقب وتوقيع الطالب (ة)

أمين عبد

ملاحظة هامة: لا تقبل أي شهادة من دون توقيع.

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE DU 20 AOUT 1955 - SKIKDA
FACULTE des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

السنة الجامعية: 2023 / 2024

شهادة الترخيص بإيداع مذكرة ماستر أكاديمي لدى المكتبة

أنا المعضي أسفله الأستاذ: ميلاود علي الرتبة العلمية: أ. محاضر. أ

المشرف على مذكرة الماستر والموسومة بـ: أثر الإستثمار الأجنبي على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

من إنجاز الطالبين:

1) عبدلي أحسن

2)

القسم: العلوم الإقتصادية

التخصص: إقتصاد دولي

تاريخ المناقشة: 29-06-2024

أشهد أن الطالب (ة) قد قام بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة المناقشة، وأن المطابقة بين النسخة الورقية والنسخة الإلكترونية قد استوفت جميع شروطها. وبإمكانه إيداع النسخ الورقية والإلكترونية.

سكيكدة في: 2024/07/08

تأشيرة الأستاذ المشرف

تأشيرة رئيس القسم

ملاحظة هامة: لا تقبل أي شهادة من دون توقيع ومصادقة.

اهداء

من قال أنا لها نالها، وأنا لها ان أبت رغما عنها أتيت بها نلتها وعانقت اليوم مجدا عظيما فعلتها بعد أن كانت مستحيلة كانت دروبا قاسية وطرقا خسرت بها الكثير لكني وصلت "الى من سيشاركونني رحلة الحياة عائلتي الكبيرة والصغيرة حفظهما الله "الى صاحب الفضل في أول وآخر خطواته إلى من كان الرائع في إشرافه الدكتور الفاضل "بلارو علي"

و الحمد لله على حسن التمام والختام

أحسن

الشكر

أشكر الله عزوجل الذي وفقني التمام هذا العمل .أشكر

الأستاذ المشرف بلارو علي الذي لم يبخل علي بالنصائح و

التوجيهات كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة

هذا العمل .أشكر جميع أفراد عائلتي وأصدقائي وزملائي و

كل من ساعدني من قريب أو بعيد.

الملخص:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد العوامل الرئيسية في تطوير رؤوس الأموال، نظرًا للدور البارز الذي يلعبه في تعزيز التشغيل والإنتاجية، وبالتالي تعزيز معدلات النمو الاقتصادي. لهذا السبب، عملت الجزائر على إصدار مجموعة من القوانين والامتيازات المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها. ومع ذلك، فإن الجزائر ما زالت تواجه بعض العراقيل التي تعيق وصول المستثمرين الأجانب إليها.

من خلال هذه الدراسة، حاولنا تقييم تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2020، من خلال تحليل مجموعة من البيانات ذات الصلة. تؤكد هذه الدراسة على ضرورة التنويع الاقتصادي، وذلك من خلال استثمار الإمكانيات المتاحة في قطاعات الصناعة والزراعة، وتعزيز دور القطاع الخاص وتنويع الصادرات.

Résumé:

L'investissement direct étranger est l'un des principaux facteurs de développement des capitaux, en raison du rôle important qu'il joue dans la promotion de l'emploi et de la productivité, et donc dans le renforcement des taux de croissance économique. Pour cette raison, l'Algérie a travaillé à l'émission d'une série de lois et d'incitations visant à attirer l'investissement direct étranger vers elle. Cependant, l'Algérie continue de rencontrer certains obstacles qui entravent l'arrivée des investisseurs étrangers.

À travers cette étude, nous avons tenté d'évaluer l'impact de l'investissement direct étranger sur la croissance économique en Algérie sur la période de 2000 à 2020, en analysant un ensemble de données pertinentes. Cette étude souligne la nécessité de la diversification économique, en investissant dans les possibilités disponibles dans les secteurs de l'industrie et de l'agriculture, en renforçant le rôle du secteur privé et en diversifiant les exportations.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الاهداء	
الشكر	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول والأشكال	
الملخص	
مقدمة	
الفصل الأول: الإطار النظري (الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي)	
تمهيد الفصل	**04**
المبحث الأول: الإستثمار الأجنبي المباشر	**05**
المطلب الأول: مفهوم الإستثمار	**05**
المطلب الثاني: مفهوم الإستثمار الأجنبي	**05**
المطلب الثالث: تحليل أشكال وأهداف ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	**09**
المبحث الثاني: النمو الاقتصادي	**13**
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	**13**
المطلب الثاني: قياس معدل النمو الاقتصادي	**14**
المطلب الثالث: التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	**16**
المبحث الثالث: علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي	**17**

المطلب الأول: علاقة النمو الاقتصادي بالاستثمار الأجنبي عند هارود ودومار	**17**
المطلب الثاني: علاقة النمو الاقتصادي بالاستثمار الأجنبي عند النيو كلاسيك	**18**
المطلب الثالث: العلاقة النظرية بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي	**18**
المطلب الرابع: الدراسات السابقة.	**19**
خلاصة الفصل	
الفصل الثاني: دراسة أثر الاستثمار المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر	
تمهيد الفصل	
المبحث الأول: مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	**25**
المطلب الأول: مقومات الإستثمار في المجال السياسي والتشريعي	**25**
المطلب الثاني: مقومات الاقتصادية	**27**
المبحث الثاني: تحليل أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر	**30**
المطلب الأول: تطور للإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر	**30**
المطلب الثاني: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر (2000_2020)	**36**

المبحث الثالث: العراقيل التي تواجه الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وسبل تفعيله	
المطلب الأول: العراقيل التي تواجه الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	**40**
المطلب الثاني: سبل تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	**42**
خلاصة الفصل	
خاتمة	
قائمة المراجع	

قائمة الجداول

العنوان	الصفحة
جدول رقم (**01**) يوضح عدد السكان في الجزائر وعدد من الدول العربية سنة 2020	**27**
جدول (**02**) ترتيب الجزائر حسب مؤشر مناخ أداء الأعمال مقارنة ببعض البلاد العربية	**29**
جدول رقم (**03**) تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر خلال الفترة 2000-2020	**30**
جدول (**04**) أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	**33**
جدول (**05**) أهم القطاعات الجاذبة للإستثمارات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	**34**
جدول (**06**) تطور المشاريع الإستثمارية في الجزائر	**35**
جدول (**07**) الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	**37**
جدول (**08**) نسبة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي	**39**

قائمة الأشكال

العنوان	الصفحة
الشكل (**01**) تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر خلال فترة.2000-2020	**31**
الشكل رقم (**02**) أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	**33**
الشكل رقم(**03**) تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	**38**

مقدمـــــة

مقدمة:

في ظل تأثيرات العولمة على الساحة العالمية وما صاحبها من تطورات كبيرة خاصة في الجانب الاقتصادي بإعتباره حاضنة مهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، إشتد التنافس بين مختلف دول العالم سواء النامية منها أو المتقدمة على إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر بإعتباره حاضنة مهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وقدرته على تغطية عجز الإستثمارات المحلية، كما لها الأثر الكبير في تحقيق النمو الاقتصادي للدولة المضيفة.

تعتبر الجزائر من الدول التي تسعى دوما لجذب أكبر عدد ممكن من الإستثمارات الأجنبية مع وضع إطار قانوني مشجع للإستثمار يتضمن مجموعة من الامتيازات والضمانات التي تعزز دخول الإستثمار الأجنبي المباشر للبلاد. وذلك لما له من أثر في معالجة العجز في توفير مناصب شغل للحد من ظاهرة البطالة، بالإضافة إلى دوره في دعم وتنمية وتدريب الموارد البشرية في الدول والإستفادة من تطوير الصناعة المحلية ونقل التكنولوجيا الحديثة.

1. إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق يمكن طرح التساؤل الآتي:

ما أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020؟

ويندرج تحت هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهو الإستثمار الأجنبي؟
- ماهو النمو الاقتصادي، وماهي مقوماته؟

2. فرضيات الدراسة:

✓ يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

3. أهداف الدراسة:

- التعرف على الإستثمار الأجنبي المباشر
- الإحاطة بمفهوم النمو الاقتصادي وأهم محدداته
- محاولة رصد أثر الإستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال مرحلة الدراسة.

4. أهمية الدراسة:

✓ فهم كيف يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتطوير الاقتصاد الجزائري.

✓ وكيف يتم توفير معرفة أساسية للصناعة وصناعة السياسات لتحسين بيئة الاستثمار في الجزائر.

5. أسباب اختيار الدراسة:

- ✓ الرغبة في فهم العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في سياق الجزائر.
- ✓ تحليل الأثر الفعلي لسياسات الاستثمار وتطورها على مدى الفترة من عام 2000 إلى 2020.
- ✓ تعبئة الفجوات في الأبحاث السابقة وتقديم مساهمة جديدة في فهم الديناميات الاقتصادية في الجزائر.

6. منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي للمنهج التحليلي، بهدف الإلمام بالجانب النظري للإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، ومن أجل الوقوف على أثر الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، تم الإستناد على البيانات والإحصائيات المتاحة في التقارير الرسمية المختلفة.

7. هيكل الدراسة: محاولة منا الإلمام بكافة جوانب هذا البحث، قمنا بتقسيمه إلى فصلين، فصل نظري وآخر تطبيقي، كما يلي:

- **الفصل الأول:** جاء تحت عنوان الإطار النظري (الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي) تضمن ثلاث مباحث وفي كل مبحث عدة مطالب جاءت على النحو التالي:

المبحث الأول: جاء بعنوان الاستثمار المباشر ، كما تضمن ثلاث مطالب وهي كالآتي:

المطلب الأول: بعنوان مفهوم الاستثمار

المطلب الثاني: مفهوم الإستثمار الأجنبي

المطلب الثالث: تحليل أشكال وأهداف ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

أما في المبحث الثاني: جاء بعنوان النمو الاقتصادي، كما تضمن أيضا ثلاث مطالب:

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

المطلب الثاني: قياس معدل النمو الاقتصادي

المطلب الثالث: التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

في المبحث الثالث: كان بعنوان علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي، كما تضمن أيضا اربع مطالب:

المطلب الأول: علاقة النمو الاقتصادي بالإستثمار الأجنبي عند هارود ودومار

المطلب الثاني: علاقة النمو الاقتصادي بالإستثمار الأجنبي عند النيوكلاسيك

المطلب الثالث: العلاقة النظرية بين الإستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي

المطلب الرابع: الدراسات السابقة

- **الفصل الثاني:** حيث تضمن الدراسة التطبيقية، وجاء تحت عنوان: دراسة أثر الإستثمار المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، تضمن هو كذلك مبحثين في كل مبحث عدة فصول، وهي كالتالي:

المبحث الأول: مناخ الاستثمار في في الجزائر تضمن مطلبين اساسين :

المطلب الاول مقومات الاستثمار في المجال السياسي والتشريعي

المطلب الثاني المقومات الاقتصادية

اما المبحث الثاني فتضمن تحليل اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر وتضمن :

المطلب الاول تطور الاستثمار الاجنبي في الجزائر

المطلب الثاني تطور النمو الاقتصادي في الجزائر

أما المبحث الثالث والأخير فجاء بعنوان: العراقيل التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وسبل تفعيله، كما تضمن مطلبين:

المطلب الأول: العراقيل التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المطلب الثاني: سبل تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفصل الأول:

الاستثمار الأجنبي المباشر

الفصل الأول: الإطار النظري (الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي)

تمهيد الفصل:

شهد العالم عدة تطورات وتغيرات إقتصادية شملت الكثير من المجالات، والتي تركزت على التمويل الاقتصادي بصفة عامة، وتعتبر الإستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم المواضيع الاقتصادية التي لقيت قدر كبير من الاهتمام والدراسة المتفاوتة، وذلك لما لها من إمتيازات في فتح الأسواق العالمية، والزيادة السريعة

تمثل الإستثمارات الأجنبية المباشرة أحد مصادر تنفق رؤوس الأموال التي تشهد تطورا كبيرا نظرا للدور المهم والحيوي الذي تلعبه في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، والمساهمة في تكوين رأس المال البشري، وتحسين المهارات والخبرات، وهذا ما أكدته الكثير من الدراسات السابقة في هذا الموضوع، والتي تحدثت عن إيجابيات وسلبيات هذا النوع من الإستثمار.

لقد برهنت الزيادة المتسارعة في تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر على تنافس الدول من أجل الحصول على هذه التدفقات، وذلك لتحسين مستوى إقتصادياتها من خلال تشكيل قاعدة إنتاجية تساهم في النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: الإستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: مفهوم الإستثمار

أولا: تعريف الإستثمار

لغة: هو مصطلح يقصد به طلب الثمر من أصل المال، فالإستثمار هو أصلا ليس الربح وإنما وسيلة لحصول الربح.

اصطلاحا: هو توظيف الأموال في موجودات مالية ومادية لغرض تحديد عائد من وراء ذلك.[1]

والاستثمار في الشريعة الإسلامية: يطلب على تنمية المال بشرط مراعاة الأحكام المالية في الإستثمار، ويستند إلى العقيدة الإسلامية والقيم الأخلاقية الناتجة عنها.[2]

ثانيا: مفهوم مناخ الإستثمار

يقصد به مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والقانونية المؤثرة على توجهات حركة رؤوس الأموال، وذلك أنه محمل الأوضاع والظروف التي تؤثر في تدفق رؤوس الأموال.[3]

المطلب الثاني: مفهوم الإستثمار الأجنبي

أولا: تعريف الإستثمار الأجنبي

يشير الاستثمار الأجنبي إلى كل استثمار يتم خارج بلد المستثمر، بهدف العثور على دولة مضيفة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية.[4]

كما يمكن تعريفه أيضا أنه كل استخدام أو توظيف يجري في الخارج لموارد مالية ومادية يملكها أشخاص أو تمتلكها حكومات[5].

وللاستثمار الأجنبي نوعان هما الاستثمار الأجنبي غير المباشر والاستثمار الأجنبي المباشر.

1. **إستثمار المحفظة:** هي كل ما يملكه المستثمر من أصول وموجودات إستثمارية يكون الهدف من إمتلاكه لها هو تنمية القيمة السوقية لها أو المحافظة على القيمة الإجمالية للثروة، فالمحفظة الإستثمارية هي أداة مركبة من

---

[1] سليمان عمر الهادي، **الإستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد الوضعي**، الأكاديميون للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، ط1 2010، ص20

[2] معاوية عثمان الحداد، **القواعد القانونية المنظمة لجذب الإستثمار الأجنبي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015، ص 28

[3] معاوية عثمان الحداد، **القواعد القانونية المنظمة لجذب الإستثمار الأجنبي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2015، ص28

[4] توفيق تمار ومحمد يعقوبي، **أثار العولمة المالية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات -حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2005، ص 01

[5] كمال بكري، الاقتصاد الدولي **– التجارة الخارجية والتمويل**، – الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2001، ص 255.

أدوات الإستثمار، وذلك لأنها تتركب من أصلين أو أكثر، ويتم التفرقة بين محفظة و أخرى بسبب توعية الإستثمارات التي تحتويها، أو أنها عبارة عن مجموع القيم المنقولة المتمثلة في الأسهم و السندات، والتي تكون بحوزة مالكها(المستثمر). [1]

2.تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر، وفقًا للتعريف المرجعي لصندوق النقد الدولي (FMI) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، بأنه مشروع دولي يمنح المستثمر المقيم تأثيرًا طويل الأجل في إدارة شركة تابعة في البلد المضيف. ووفقًا لهذا التعريف، يُفترض وجود تأثير طويل الأجل عندما تمتلك الشركة متعددة الجنسيات على الأقل 10% من إجمالي حقوق التصويت في الشركة الأجنبية. هذا التعريف هو الأكثر قبولًا على نطاق واسع لأنه وُضع من قبل FMI وOECD لتوفير معايير للمكاتب الإحصائية الوطنية لجمع إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر (البنك الدولي، 2019). من الناحية الحسابية، يُعرّف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه صافي تدفقات الاستثمار الوافدة التي تهدف للحصول على حصة دائمة في الإدارة.[2]

كما عرفه الجبوري: " بأنه عملية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول المضيفة من قبل المستثمرين الأجانب".[3]

كما يعرف أيضا بأنه: "قيام المستثمر الغير الوطني، والمتمثل في الشخص الطبيعي أن يمارس نشاطه التجاري في الدولة، وأن يخضع لسيطرته وتوجيهه".[4]

- **تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر "الواردInWord»:** تتمثل التدفقات الإستثمارية الواردة من كيانات أجنبية، تقوم بالإستثمار في الإقتصاديات المحلية، وتجلب رأس المال الأجنبي إليها، يتألف الإستثمار من عمليات الإندماج والاستحواذ، أو إنشاء عمليات جديدة للشركات القائمة، بحيث تعمل هذه الإستثمارات الداخلة(الواردة)، على تحسين الإقتصادات المحلية من خلال جلب الثروة المصحوبة بالتقنيات الحديثة، وخلق فرص العمل وتطوير البنية التحتية. هذا وتعتبر الأموال الأجنبية التي تدخل الاقتصاد المحلي إستثمارات داخلة (أو واردة). [5]

---

[1] بن موسى كمال، **المحفظة الإستثمارية –تكوينها ومخاطرها–**، جامعة الجزائر، ص37

[2] _ د. ليلية غضابنة، **جملة الدراسات المالية والمحاسبية الإدارية** مجلد06 ، العدد03 ديسمبر2019، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة)2017-،1996(نموذج الإحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعةARDL ، جامعة أم البواقي الجزائر، تاريخ تسليم 14-08- 2019تاريخ المراجعة 04-09-2019 الأردن، تاريخ القبول 23-09-2019 ، ص 528

[3] عبد الرزاق حمد حسن الجبوري، **دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2014، ط1، ص 32

[4] ميدون إلياس، **الإتجاهات الحديثة لتصنيف الإستثمار الأجنبي المباشر وطرق إحصائية (دراسة استكشافية)**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، مجلد 4 عدد 2، 2020، ص 34-50

[5] د. محمد إسماعيل، جمال قاسم، حسن كريم زايدي، **صندوق النقد العربي**، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 41، 2022

- **الإستثمار الأجنبي المباشر في الخارج "OutWord»: عادة** ما تتخذ التدفقات الخارجية للإستثمار الأجنبي العديد من الأشكال الإستثمارات، منها على سبيل المثال: قيام الشركات بإنشاء شركة تابعة للشركة الأم في بلد أجنبي المباشر في الخارج، يعتبر إستراتيجية تقوم فيها شركة محلية بتوسيع عملياتها على بلد أجنبي، وتلجأ إليها تلك الشركات إذا أصبحت أسواقها المحلية مشبعة، وتوفر فرص إستثمارية أفضل في الخارج. كما تقوم العديد من الشركات الأمريكية والأوروبية واليابانية وغيرها بإستثمارات مكثفة خارج أسواقها المحلية.[1]
- **مخزون الإستثمار الأجنبي المباشرSTOCK ":** يعرف مخزون الإستثمار الأجنبي المباشر بإجمالي قيمة الإستثمار الأجنبي المباشر في نقطة زمنية معينة، وعادة ما يكون ذلك في نهاية كل ربع أو نصف ساعة سنة أو نهاية السنة.[2]

من خلال التعاريف السابقة، يمكن استنتاج أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن المشروعات التي يُنشئها أو يمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبي في بلد غير بلده الأصلي. يمكن أن يكون ذلك من خلال ملكية كاملة للمشروع أو عبر المشاركة في رأس ماله بما يمنحه حق الإدارة. يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى تحقيق مشاركة فعالة باستخدام أصول المستثمر الخاصة، ويسعى إلى تحقيق أهداف اقتصادية ومنفعة دائمة.

ثانيا: الإستثمار الأجنبي الغير مباشر

يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي غير المباشر على أنه تدفق رؤوس الأموال إلى داخل الدولة من خلال قروض من جهات أجنبية، سواء كانت هذه الجهات أفرادًا أو هيئات عامة أو خاصة، أو عن طريق الاكتتاب في الصكوك والسندات الصادرة عن الدولة، أو في المشروعات القائمة عبر الأسهم. الشرط الأساسي هو أن الأجانب لا يحصلون على نسبة تمنحهم حق الإدارة في المشروع.[3]

ثالثا: الفرق بين الإستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر:

من خلال المفاهيم السابقة لكل من الإستثمار الأجنبي المباشر، والإستثمار الأجنبي الغير مباشر توصلنا إلى وجود إختلاف في بعض الصفات الموضحة في الجدول التالي: [4]

---

[1] نفس المرجع، ص25

[2] نفس المرجع، ص 33

[3] عمر هاشم محمد صدقة، **ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ط 1 ،2008 ص. 17

[4] المصدر: محمد علي إبراهيم العامري، **الإدارة المالية المتقدمة**، دار إثراء للنشر و التوزيع، بغداد العراق، ط1، 2010، ص 772

الجدول رقم (01): مقارنة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والإستثمار الأجنبي الغير مباشر

الصفات	الإستثمار الأجنبي المباشر	الإستثمار الأجنبي الغير مباشر
السيطرة	مباشرة	غير مباشرة
الملكية	10% كحد أدنى	أقل من 10%
تركيبات الموجودات	مالية وغير مالية	مالية فقط
الهدف	الوصول إلى الأسواق و الموارد والكفاية	تحقيق أعلى ربح
طبيعة النشاط	إنتاجي يرافقه نقل للتكنولوجيا والخبرات الإدارية والتسويقية والتنظيمية	إستثمار في الأوراق المالية فقط
الثبات	لا يتجزأ وأكثر تكتلا	يتسم بالتغير، وأقل تكتلا ويمكن تجزئته
المدى الزمني	إستثمار طويل الأجل	إستثمار قصير الأجل غالبا
الاستقرار	تقلبات أقل نسبيا	تقلبات أكبر
قنوات الحركة	الشركات المتعددة الجنسيات	الأفراد ووسطاء السوق
الإنتشار والتفضيل	أكثر إنتشارا وإحتل أسبقية على المحافظي	منتشر، ولكن بشكل أقل

المطلب الثالث: تحليل أشكال وأهداف ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر

يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال، من أهمها:

1. الاستثمار المشترك: يحدث بين طرفين أو أكثر من دولتين مختلفتين، بحيث يمتلكون المشروع بشكل دائم، مما يتيح لهم المشاركة في قرارات الإدارة وتبادل الخبرات وبراءات الاختراع والعلامات التجارية. يشمل هذا النوع من الاستثمار ما يلي:

- ✓ اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين، أحدهما محلي والآخر أجنبي، للقيام بنشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف، مما يوفر فرصًا للتعاون والتفاعل المباشر..[1]
- ✓ ان المشاركة في مشروع الإستثمار، ولا تقتصر على المساهمة في رأس المال من قبل المستثمر الأجنبي أو الوطني، بل قد تكون من خلال تقديم الخبرة، المعرفة، العمل، التكنولوجيا، كما يمكن أن تأخذ المشاركة بشكل تقديم المعلومات، أو المعرفة التسويقية.
- ✓ أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع.
- ✓ شراء أحد المستثمرين الأجانب حصة في شركات وطنية قائمة قد يؤدي إلى تحويل هذه الشركات إلى شركات استثمار مشترك.
- ✓ هذا النوع من الاستثمار يعتبر أكثر قبولاً لدى الدول النامية لأسباب سياسية واجتماعية، أهمها تقليل درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني. يساهم الاستثمار المشترك في زيادة رؤوس الأموال الأجنبية، وتعزيز التنمية التكنولوجية، وخلق فرص عمل جديدة، وتحسين ميزان المدفوعات.[2]

2. الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: تُعد أحد أهم أشكال الاستثمار، وتعتبر الأكثر تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسيات التي تنشط في عدة دول من خلال فروع مختصة في الإنتاج، التسويق، وغيرها من أنواع الأنشطة الإنتاجية والخدمية. تتميز هذه الاستثمارات بحجم إنتاجي كبير واستخدام أحدث التقنيات والتكنولوجيا، وتُدار من مركزها الرئيسي في بلد المستثمر الأصلي. ورغم تردد الدول في التعامل مع هذا النوع من الاستثمارات خوفاً من التبعية الاقتصادية، إلا أن الأدلة العلمية تشير إلى أنها تُسهم في تعزيز الاقتصادات النامية وتستخدم كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.[3]

3. مشروعات أو عمليات التجمع: تجمع بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي الخاص أو الحكومي، أو كليهما معًا، عبر اتفاقية تنص على توفير المكونات اللازمة للمنتجات من قبل الطرف الأجنبي، لتجميعها وتحويلها إلى منتجات نهائية. يتم تقسيم الخبرات والمعرفة فيما يتعلق بتصميم المصنع وعمليات التشغيل والتخزين والصيانة، مع تحديد العائد المالي المتفق عليه لهذه الخدمات. يمكن أن يكون هذا النوع من الاستثمار على شكل استثمار مشترك أو تملك كامل للمشروع من قبل المستثمر الأجنبي.[4]

4. الاستثمار في المناطق الحرة: يهدف إلى تعزيز وإقامة القاعات التصديرية، ولذا تسعى الدول إلى جعل هذه المناطق مغرية للاستثمار، من خلال منح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز والامتيازات والإعفاءات. يتم

---

[1] جوردان لويس، **مشاركات إستثمارية من أجل الرخاء، بناء إدارة التحالفات الإستراتيجية-ترجمة سعاد الضبولي** (مصر، الدار العربية للنشر والتوزيع، 1996، ص 195.

[2] مصطفى بابكر، **تطوير الإستثمار الأجنبي المباشر**، برنامج أعده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء، مصر، ص 18-19

[3] أميرة حسب الله محمد، **الإستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية**، دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)، مصر، الدار الجامعية،2005، ص 19.

[4] أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 19-20

هذا الاستثمار بما يخلو من الالتزام بقوانين الدولة المضيفة، وإنما يتم تنظيمه بواسطة قوانين خاصة تنظم إنشاء المشاريع الاستثمارية في تلك المناطق الحرة.[1]

5. يتم استثمار مشروعات البنية الأساسية المحولة عبر عقود امتياز تستمر لمدة معينة تتراوح عادة بين 20 إلى 50 عامًا، وتشمل هذه المشروعات بناء المطارات أو الطرق وغيرها. يحصل المستثمر الأجنبي على حق استغلال المشروع خلال فترة الامتياز، قبل أن يتم تحويل الملكية للمجتمع أو الحكومة في نهاية فترة العقد. يتم هذا النوع من الاستثمارات في إطار مشروعات البناء والتشغيل والتحويل، وتكون مفيدة للطرفين. إذ تحتاج الحكومة إلى استثمارات ضخمة لتطوير البنية التحتية وتعزيز التنمية، بينما يرى المستثمر الأجنبي أن هذه المشروعات تكون مجدية اقتصاديًا خلال فترة الامتياز.[2]

ثانيا: أهداف الإستثمار الأجنبي

الاستثمار يحمل أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية، سواء على المستوى الوطني أو الفردي، وهو متعدد الأوجه والمتنوع. تبرز أهمية الاستثمار على الصعيدين الوطني والفردي، ويمكن تفسير ذلك على النحو التالي:

- **بالنسبة للفرد:**
  - ✓ يُمكن الفرد، بصفته مستثمرًا، من خلق مشاريع استثمارية جديدة.
  - ✓ يُساهم الاستثمار في حماية ثروة الفرد من مختلف أنواع المخاطر، سواء كانت منتظمة أو غير منتظمة.
  - ✓ يُعزز الاستثمار العائد على رأس المال ويُسهم في تطويره من خلال زيادة الأرباح المحتجزة التي تتحقق من الاستثمار.[3]
- **من الجهة الوطنية:** يمكن تلخيص أهمية الاستثمار في النقاط التالية:
  - ✓ زيادة الدخل الوطني.
  - ✓ خلق فرص عمل جديدة.
  - ✓ دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
  - ✓ زيادة الإنتاجية وتعزيز الميزان التجاري والميزانية.[4]

ثالثا: دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر: لدراسة دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر نميز بين دوافع المستثمر الاجنبي ودوافع البلد المضيف فلكل أهدافه وغايته

---

[1] أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 185

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2006، ص 185.

[3] قاسم نايف علوان، **إدارة الإستثمار بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2012، ص 33

[4] قاسم نايف علوان، مرجع سبق ذكره، ص 33

1.دوافع المستثمر الأجنبي:

- ✓ الاستحواذ على الموارد الطبيعية من الدول التي يتم فيها الاستثمار، واستخدامها في عمليات الإنتاج.
- ✓ استفادة من التشريعات التشجيعية للاستثمار والتخفيضات الضريبية المقدمة من العديد من الدول المضيفة، بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية.
- ✓ تيسير المنافسة للشركات الأجنبية مع الشركات المحلية، بفضل التقنيات المتقدمة والرأسمالية الوفيرة لديها.
- ✓ توفير إمكانية الوصول إلى الأسواق والموارد الطبيعية، لتحقيق أقصى استفادة من الفرص والأرباح.
- ✓ تقليل التكاليف عن طريق دراسة وتحليل تكاليف الإنتاج، ودخول السوق الأجنبية بتكاليف منخفضة للحصول على ميزة تنافسية في السوق العالمية.[1]

2.دوافع البلد المضيف: وتتمثل في :

- ✓ المساهمة في تعزيز الروابط الاقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة، مما يعزز التكامل الاقتصادي بينها.
- ✓ نقل التكنولوجيا في مجالات الإنتاج والتسويق.
- ✓ التحفيز الاقتصادي من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، مما يعزز السيولة في البلد المستقبل ويوفر مصادر تمويل للمشاريع.
- ✓ تغيير الهيكل الاقتصادي وتحوله من الطرق التقليدية للإنتاج إلى طرق أكثر تطورًا.
- ✓ دعم ميزان المدفوعات عبر زيادة الصادرات وتقليل الواردات.
- ✓ تخفيف معدلات البطالة من خلال توظيف العمال المحليين في المشاريع الأجنبية.[2]

رابعا: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر

لقد توالت النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر، والأسباب الكامنة وراء ذلك الإستثمارات وعلى هذا الأساس سوف نقوم بعرض لأهم النظريات:

1. النظرية الكلاسيكية: يفترض هذا الاتجاه أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ماهي إلا مباراة من طرف واحد، حيث ان الفائز بنتيجتها هي الشركات المتعددة الجنسيات، وليس الدول المضيفة، وأن المنافع التي تحققها هذه الاستثمارات تعود على هذه الشركات، وقد رجع الكلاسيكيون وجهة نظرهم إلى جملة من المبررات أهمها:

---

[1] حنان شناق، **تأثير الإستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية على الاقتصاد الجزائري –دراسة حالة شركة الكندي لصناعة الأدوية–**، رسالة ماجيستير في علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2008–2009 ، ص 67–68

[2] عبد الكريم كاكي، **الإستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2013، ص 55

- قيام هذه الشركات بنقل تكنولوجيات معينة لا توائم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والإجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.
- صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المستقبلة بدرجة لا تبرر فتح لهذا النوع من الاستثمارات
- كذلك تميل الشركات المتعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح إلى الدولة الأم بدلا عن إعادة إستثمارها في الدول المضيفة.[1]

2. **نظرية عدم كمال الأسواق:** تقوم هذه النظرية على إفتراض غياب المنافسة الكاملة من أسواق الدول النامية بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع، كما أن توفر بعض جوانب وعناصر القوة تجعل هذه الشركات أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية، ومن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية أنه هناك إختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها مع الإنتاج المحلي، إختراق إجراءات الحماية الإدارية والجمركية من خلال مشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر، التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطور.[2]

3. **نظرية الميزة الاحتكارية:** يعتبر « **Hymer** »أن الشركات المتعددة الجنسيات في الخارج ميزات إحتكارية تمكنها من منافسة المشروعات في البلد المضيف وتعوضها عن خروجها من البلد الأصلي، ويتفق « **Kindelbeger** »، في : أنه يجب على الشركات الأجنبية الراغبة في الإستثمار في الخارج أن تبحث عن مزايا إحتكارية معينة، تواجه بها النقائص التي تواجهها مع الشركات المحلية، وأن الإستثمار الأجنبي المباشر ليس فقطا تحويلا لرؤوس الأموال، وإنما أيضا هناك تحويل للملكية و الأصول غير ملموسة كالتكنولوجيا، وتقنيات الإدارة و الأعمال والمهارات البشرية، لذلك فالميزة الاحتكارية تمثل الوسيلة لترجيع الكفة لصالح الشركة المستثمرة الأجنبية و التي تضع جنسيتها الأجنبية كغريم أمام المنافسين المحليين وتتبع هذه الميزة الاحتكارية 3 أنواع من المنافسة غير كاملة في سوق السلع، سوق عناصر الإنتاج وعبر اقتصاديات الحجم.[3]

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

أولا: تعريف النمو الاقتصادي: هناك عدة مفاهيم للنمو الاقتصادي ويمكن حصر هذه المفاهيم فيما يلي :

---

[1] محمد عبد العزيز عبد الله، **الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس للنشر و التوزيع، الأردن، ط1، 2005 ص22

[2] بكطاش فتيحة، مقلاتي سفيان، **المقاربة النظرية للإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع الأردن، ط1، 2005، ص 22

[3] بن عاشور رتيبة، **مقاربة لنظريات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى نظرية الموائمة المؤسسية**، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية، المجلد 13، 2022، ص 264-275

1. النمو الاقتصادي يُعرف بزيادة كمية السلع والخدمات المُنتجة من قِبَل اقتصاد معين، حيث تتمّ إنتاج هذه السلع باستخدام عوامل الإنتاج الرئيسية، والتي تشمل الأرض، والعمل، ورأس المال، والتنظيم. [1]

2. النمو الاقتصادي يُعرف بزيادة مستمرة وسريعة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن، ويتضمن هذا النمو زيادة في نصيب الفرد خلال فترة زمنية معينة. [2]

3. النمو الاقتصادي يُصف بأنه التوسع في الناتج الحقيقي أو زيادة دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي، مما يسهم في تخفيف عبء ندرة الموارد وتوليد زيادة في الناتج القومي، مما يساعد في مواجهة المشكلات الاقتصادية. [3]

ثانيا: مفهوم التنمية الاقتصادية

يُمكن اعتبار مفهوم التنمية الاقتصادية أشمل وأوسع من مفهوم النمو الاقتصادي. فالتنمية الاقتصادية تشمل عملية متعددة الأبعاد، تتضمن تحويلات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، وتغييرات في العادات والسلوكيات، بالإضافة إلى التسارع في النمو الاقتصادي. كما تسعى لتقليل التفاوت في توزيع الدخل، والقضاء على الفقر المطلق، وذلك من خلال سلسلة من السياسات والإجراءات الاقتصادية والاجتماعية.[4] تعبر التنمية الاقتصادية عن العملية التي يتم من خلالها التحول من حالة التخلف إلى حالة التقدم، ويستلزم هذا التحول إحداث تغييرات جوهرية وجذرية في البنية والهيكل الاقتصادي.[5]

المطلب الثاني: قياس معدل النمو الاقتصادي

تُعتبر تقديرات النمو الاقتصادي بشكل أساسي انعكاساً لتقديرات حجم الناتج في الاقتصاد، حيث يُعرف النمو الاقتصادي بالتغير النسبي السنوي في حجم الناتج. وبناءً على ذلك، تظهر ثلاث طرق رئيسية لتقدير حجم الناتج، والتي تتلخص في مطابقة حجم الناتج مع حجم الدخل وحجم الإنفاق.

طريقة القيمة المضافة :تعرف القيمة المضافة أنها:" ذلك الارتفاع في القيمة الناتج عن استعمال سلع ما في عملية الإنتاج"، أما حسابيا فتقدر القيمة المضافة كما يلي:

---

[1] علي يوسفات، **عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية لفترة 2009-1970)**، مجلة الباحث، جامعة أدرار، الجزائر، العدد، 11 ،2012 ص 68.

[2] صباح زوخي وعبد الحميد برحومة، **دراسة قياسية للعلاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة أبحاث اقتصادية وادارية**،15جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 15، 2014، ص 98 ،2014 ص 98.

[3] محمد ناجي حسن خليفة، "**النمو الاقتصادي النظرية ا المفهوم**"، دار القاهرة، ،1999 ص 07.

[4] إيمان عطية ناصف، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2008 ص 336

[5] محمد عبد العزيز عجيمية، احمد عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية، دراسة نظرية وتطبيقية**، الدار الجامعية للنشر ا التوزيع، الإسكندرية ،2006، ص 51

القيمة المضافة لمنتوج ما = قيمة المنتوج النهائي- قيمة

حيث أن :

- ✓ المنتجات النهائية: هي المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي .
- ✓ المنتجات الوسيطة: هي المنتجات المستهلكة عند استخدامها في عملية الإنتاج

اتبعا لهذه الطريقة يكون:

الناتج الداخلي الخام = مجموع القيمة المضافة في كل قطاعات الاقتصاد

هذه الطريقة تسمح بتجنب تكرار قيم المنتجات الوسيطية في حساب الناتج المحلي الإجمالي مرتين، حيث يتم حسابها مرة كقيمة نهائية ومرة كجزء من قيمة سلعة نهائية أخرى. عند حساب القيمة المضافة، يجب خصم قيمة الإهتلاك الرأسمالي من قيمة الناتج للحصول على القيمة المضافة الصافية.[1]

1.طريقة الدخل:

يتم تعريف الدخل على أنه مجموع المبالغ التي يمكن للأفراد أو الجهات الفردية أو الحكومة التصرف فيها دون خفض قيمة الأصول التي يمتلكونها أو دون تسديد الديون المستحقة خلال فترة زمنية محددة. يُعرف دخل الحكومة بنفس الطريقة، حيث يُقاس بمجموع الدخل الذي يتحصل عليه القطاع العام في الدولة.

الناتج الداخلي الخام يقيس إجمالي الدخل الذي تحصل عليه العوامل الإنتاجية في الاقتصاد المحلي، حيث يتكون من مجموع الأجور، بالإضافة إلى مجموع الفوائد، ومجموع الأرباح، ومجموع الإيجارات. وبالتالي، يتساوى الناتج الداخلي الخام مع الدخل الوطني، حيث يُعتبر الدخل الوطني مجموع الدخل الذي تتحصل عليه الأفراد والشركات والحكومة في الدولة.

ويمكن تلخيص ذلك على الشكل التالي:

الناتج الداخلي الخام = الدخل الوطني

[1] سارة زعيتري، **أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر** دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1980-2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، علوم اقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر،2018-2019، ص 71

يُعتبر الدخل الوطني مجموع الأجور والفوائد والأرباح والإيجارات. بالنسبة للأفراد، يشمل دخلهم الرواتب والأجور والعوائد والأرباح، بالإضافة إلى الإعانات العامة والخاصة التي يتلقونها. أما بالنسبة للمشروعات، فتشمل العامة والخاصة، وتتكون دخلها من الأرباح والإيجارات والفوائد. وبالنسبة للهيئات الحكومية، فدخلها يتكون من الضرائب والإيرادات المحققة من الممتلكات العامة للدولة.[1]

3. طريقة الإنفاق:

يتساوى إجمالي الإنفاق بالضرورة مع إجمالي الدخل في الاقتصاد المحلي، ويمكن تفسير ذلك بناءً على أن عملية الإنفاق، وهي أي شراء لسلع أو خدمات معينة، يقوم بها طرف معين، تتسبب في توليد دخل لطرف آخر، وهو البائع. وبالتالي، يمكن اعتبار هذا الإنفاق هو نفسه الدخل الذي يتم تحقيقه في النهاية. ، و بالتالي فإن:

الناتج الداخلي الخام= الإنفاق الكلي.

حيث أن الإنفاق الكلي:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

Yالدخل الوطني، C : الاستهلاك (إنفاق القطاع العائلي) ، I :الاستثمار، : G إنفاق القطاع الحكومي، X – M انفاق القطاع الخارجي

يعتبر الارتفاع والانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي عادةً عن التحسن في النشاط الاقتصادي، ولكنه لا يعبر بالضرورة عن تقدم أو تخلف اقتصادي. فعلى سبيل المثال، يمكن ملاحظة أن الدول المتقدمة، بالمقارنة مع الدول النامية، تسجل عادةً معدلات نمو اقتصادي منخفضة، ويرجع ذلك في الأساس إلى قربها من التشغيل الكامل لمواردها. على الجانب الآخر، قد تسجل الدول النامية معدلات نمو اقتصادي عالية في مراحلها الأولى للتطور الاقتصادي. ومن المهم فهم أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في دولة ما مقارنة بأخرى لا يعني بالضرورة تقدماً اقتصادياً، لأن النمو الاقتصادي هو مؤشر كمي يقيس حجم التغير في الناتج الوطني من سنة إلى أخرى، بغض النظر عما إذا كان حجم هذا الناتج يلبي الاحتياجات العامة أم لا.[2]

[1] سارة زعيتري، نفس المرجع ، ص 73

المطلب الثالث: التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

بالرغم من أن النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية قد يُفهمان على أنهما يعبران عن نفس المفهوم، إلا أنهما يختلفان بشكل كبير. يشير النمو الاقتصادي إلى زيادة في مؤشرات الاقتصاد الكلي المختلفة، بينما التنمية تتضمن أبعادًا أكثر شمولية، فهي عملية متعددة الأبعاد تشمل تغييرات كبيرة في الهياكل الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية.

النمو الاقتصادي لا يستلزم بالضرورة حدوث تغييرات هيكلية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، في حين أن التنمية تتضمن النمو الاقتصادي كأحد مكوناتها الهامة، ولكنها ترتبط أيضًا بحدوث تغييرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية.

من الممكن أن نشهد نموًا اقتصاديًا سريعًا دون تحقيق تنمية اقتصادية، وذلك بسبب عدم إتمام التحولات الهامة التي تواكب أو تسبق عملية التنمية في المجالات التكنولوجية والمؤسسية والثقافية والاقتصادية والسياسية.[1]

يوضح الجدول التالي أهم الفروقات بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:[2]

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
عملية الزيادة الثابتة والمستمرة	زيادة سريعة وتراكمية دائمة
متغير كمي	متغير نوعي وكمي
أحادي البعد	متعدد الأبعاد
يحدث في جانب معين من جوانب الحياة	تهتم بنوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد
تعتمد على تطور تلقائي عفوي	تعتمد على تطور مقصود ومنظم
تطور بطيء وتحول تدريجي	تحتاج إلى دفعة قوية
يهتم بالزيادة في الناتج والدخل	تهتم بعدالة توزيع الدخل والرفاه الاقتصادي
يقاس بالتغير النسبي في الناتج أو الدخل القومي (أو نصيب الفرد من الدخل)	تنعكس في صورة تغيرات أساسية في الهيكل الاقتصادي، إضافة إلى تغير الدخل
يعبر عن التحسن او التدهور في النشاط الاقتصادي	تعبر عن درجة التقدم أو التخلف الاقتصادي
يشير إلى التغير في حجم النشاط الإقتصادي	تشير إلى التغيرات في هيكل النظام الاقتصادي لصالح القطاعات الأكثر ديناميكية

[1] همام وائل محمد أبو شعبان، **أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي – دراسة تطبيقية لدول عربية** ،– رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية ، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، ، غزة فلسطين، ،2016 ص20

[2] عبلة عيد الحميد بخاري، **محاضرات في التنمية والتخطيط الاقتصادي، كلية الاقتصاد والإدارة**، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، ،2017 ص 15

نتيجة جهود مبذولة	مجهود ضخم يؤدي إلى النتيجة
يتلاءم مع ظروف الدول المتقدمة	تتلاءم مع ظروف الدول النامية

المبحث الثالث: علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

المطلب الأول: علاقة النمو الاقتصادي بالاستثمار الأجنبي عند هارود ودومار

قد قام نموذج هارود–دومار بوضع علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي. وفي ضوء هذا النموذج، أشار **Firebaugh** في عام 1992 إلى أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة الاستثمار الإجمالي، مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي في الدول المضيفة. بالتالي، فقد أشار إلى العلاقة التكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، وهذا المفهوم تم مناقشته بشدة في الفكر الحديث حول النمو.

بالنسبة للتكاملية، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يعزز الاستثمار المحلي دون أن يكون عائقاً له، وهذا يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في التغلب على ضعف المدخرات المحلية، وهو أمر بالغ الأهمية خاصة في الدول النامية.

وأشار هارود إلى التغيير التقني الذي يشير إلى اكتشاف طرق جديدة للإنتاج، وهذا يعزز الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر والتكنولوجيا المتقدمة المرتبطة به، مما يسهم في زيادة إنتاجية العوامل الإنتاجية.[1]

المطلب الثاني: علاقة النمو الاقتصادي بالاستثمار الأجنبي عند النيو كلاسيك

اهتمت النماذج النيوكلاسيكية بالبحث عن العوامل التي تسهم في النمو الاقتصادي، وتركزت على دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو في الدول المضيفة. وقدمت أبرز الإسهامات في هذا المجال جهود كل من روبرت سولو وتريفور سوان في عام 1956.

في خلاصة التحليل النيوكلاسيكي لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في الدول المضيفة، يتمحور الاهتمام في أهمية دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز النمو الاقتصادي. يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تعويض نقص المدخرات في الدول المضيفة نتيجة لانخفاض معدلات النمو الاقتصادي في تلك الدول، ويحفز الاستثمار المحلي مما يسهم في تعزيز النمو في تلك الدول. وبالإضافة إلى ذلك، يزيد الاستثمار الأجنبي المباشر من الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الدول المضيفة، مما يسهم في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة. بنى سولو على أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي محدود في الأجل القصير، لكن يلعب

[1] نفس المرجع

دورًا هامًا في التقدم التكنولوجي للدول المضيفة. يسهم التقدم التكنولوجي في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة في تلك الدول، وهو ما يعزز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.[1].

المطلب الثالث: العلاقة النظرية بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر آلية نمو إقتصادي عالمي تبعا لنظرية النمو الاقتصادي، حيث تقوم هذه العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي على إفتراض أن هذا النوع من الإستثمار يجلب معه تحسينات في التكنولوجيا، والكفاءة الإنتاجية، وهذه العناصر تؤدي إلى حدوث نمو إقتصادي، وكذلك إنتقال المعرفة من شركات الإستثمار، أما من حيث العلاقة بين الإستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي هناك العديد من النظريات الاقتصادية في هذا الجانب، ولكن الدراسة سوف تستعرض أهم النظريات، وهي النظرية التقليدية، والنظرية الحديثة.

1.النظرية التقليدية: تفترض النظرية التقليدية أن الإستثمار الأجنبي المباشر له العديد من المزايا والمنافع التي تعود في معظمها إلى الشركات المستثمرة، وتعتمد هذه النظرية على العديد من المبررات نلخصها في التالي:

- ميل الشركات إلى تحويل القدر الأكبر من أرباحها إلى دولتها الأم بدلا من إعادة إستثمارها في الدولة المضيفة، بالإضافة إلى أن الشركات المستثمرة تنقل تقنية وتكنولوجيا لا توائم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والإجتماعية في الدول المضيفة.

2.النظرية الحديثة: تعتمد هذه النظرية على إفتراض أن طرفي الإستثمار تربطها علاقة المصلحة المشتركة ولكن حجم الإستفادة والعوائد التي يحصل عليها كل طرف يتوقف على سياسات وإستراتيجيات وممارسات كل طرف من الطرفين الخاصة للإستثمار، وترى هذه النظرية أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدولة المضيفة تساعد على تحقيق العديد من المزايا:

- إيجاد أسواق تنمي العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى، والمساهمة في إنشاء علاقات إقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعينة، مما يساهم في وجود تكامل إقتصادي.
- كما تساهم الإستثمارات الأجنبية المباشرة في نقل رؤوس الأموال الأجنبية، ونقل التقنية الحديثة في مجالات الإنتاج والتسويق والإدارة، بالإضافة إلى تدريب القوى العاملة المحلية.[2]

[1] سارة زعيتري، **الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر** دراسة تحليلية و قياسية ومقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1980-2015، نفس المرجع، ص 97

[2] بكطاش فتيحة، مقلاتي سفيان، **المقاربة النظرية للإستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، عدد2، 2014، ص31

المطلب الرابع: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

أولا: الدراسات السابقة

1. دراسة بن عشاحة رضا تحت عنوان: «أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة من 1991-2013"، دراسة مكملة لنيل شهادة ماجيستير في علوم التسيير تخصص "مانجمنت، تجارة دولية " سنة 2016-2017، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ظاهرة الإستثمار المباشر وأهم عناصره:

-معرفة حقيقة النمو الاقتصادي والتنمية والمفاهيم المرتبطة بها.

_تحليل وتفسير واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

_محاولة معرفة أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر حيث إنطلقت من الفرضيات التالية:

- ✓ يؤثر الإستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- ✓ الأثر الإيجابي للإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ضعيف، وهذا الخوصصة الاقتصاد الوطني حيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ يوفر الإستثمار الأجنبي المباشر العديد من المنافع للدول المضيفة من سيما توفير تمويل للتنمية الاقتصادية، ونقل التكنولوجيا وخلق فرص عمل وتنمية الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات.
- ✓ تتوقف جاذبية الدول على مدى كفاءة محددات مناخها الإستثماري ومدى تأثيرها على مسار وقرار الإستثمار الأجنبي المباشر، أي أن النتائج السلبية أو الإيجابية للاستثمارات الأجنبية في الاقتصاديات النامية يتوقف على مدى تفاعل الدولة المضيفة مع هذه الإستثمارات.

لذلك توصلت الدراسة إلى النتيجة العامة: أن الوضع السياسي والأمني من مغالبة وكفاءة في نظامها القانوني، ومدى مرونته مع سياستها، ما يسمى المناخ الاستثماري.

2. دراسة رفيق نزاري تحت عنوان: "الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة، تونس، الجزائر، المغرب"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، فرع إقتصاد دولي لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية 2007-2008، حيث هدفت هذه الدراسة إلى:

-محاولة البحث عن طرق علاقة الإستثمارات الأجنبية المباشرة بالنمو الاقتصادي عن طريق إستخدام نماذج النمو الداخلي وإستعمال الاقتصاد القياسي، وإنطلقت الفرضيات التالية:

- ✓ الإستثمارات الأجنبية المباشرة تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي، حيث تم إستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي والأساليب الكمية والقياسية لقياس العلاقات بين المتغيرات.
- ✓ دراسة حالة تونس، أنها لم تتمكن من الإستفادة من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، وكان التأثير سلبيا على النمو الاقتصادي لان التكنولوجي المستخدمة غير حديثة.

✓ أما الجزائر فقد كانت نتائج القياس موافقة، وأن عوامل النمو الاقتصادي لها تأثير إيجابي على زيادة معدلاته ما ساهم في زيادة الصادرات.

✓ في حين المغرب، كان تأثير الإستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي كان ضعيف لأن مصدر تلك الإستثمارات كان نتيجة الخوصصة.

3. دراسة شافية مصطفاوي ، عبد الحق طير ، عقبة رحمة ، تحت عنوان :"أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في دعم أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة قياسية للفترة(1995-2019)، مقال في مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، مجلد 6 العدد 2، 2021، حيث هدفت الدراسة إلى قياس أثر الإستثمار الأجنبي المباشر لدعم أبعاد التنمية المستدامة بالجزائر خلال الفترة 1995-2019 من خلال بناء نموذج قياسي تم تقديره بإستخدام البرنامج الإحصائي **EVIEWS10**، ونموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة **ARDL)**، وقد أظهرت نتائج تقدير النموذج عدم وجود علاقة معنوية في الأصل الطويل بين الإستثمار الأجنبي المباشر و البعد الاقتصادي وجود علاقة معنوية في الأجل الطويل عند مستوى 5% بين الإستثمار الأجنبي المباشر، والبعد الاجتماعي و بأن تأثيره كان إيجابي، حيث كلما زاد الإستثمار الأجنبي المباشر 1% إنخفض معدل البطالة 0,04 %وجود علاقة معنوية في الأجل الطويل عند مستوى 5 بالمئة بين الإستثمار الأجنبي المباشر و البعد البيئي ، وأن له تأثير إيجابي حيث كلما زاد الإستثمار الأجنبي المباشر 1% إنخفضت إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون 0,09%

4. دراسة مخلوف عزالدين تحت عنوان: «دراسة قياسية لأثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة حالة للجزائر للفترة (1980-2012)" مقال في مجلة دفاتر إقتصادية عدد 1 مجلد 6، 2015.

حيث هدفت هذه الدراسة في قياس أثر الإستثمارات الأجنبية المباشرة على عملية النمو الاقتصادي في الجزائر، تظهر أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال آثاره الخارجية على المؤسسات المحلية، وكذا التأثير الذي يمارسه على الاقتصاد ككل من تأثيره على النمو الاقتصادي، وهو الغاية الرئيسية لأي سياسة إقتصادية في العالم، حيث توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي و القيم المؤثرة للإستثمار الأجنبي المباشر لفترتين، حيث قدرت المرونة ب 97% أما المرونة السلبية بتأخير الفترة واحدة للإستثمار الأجنبي فقد يكون مردها لقصر الفترة(فترة واحدة)، فتأثير الإستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي لا يكون بشكل آلي.

ثانيا: القيمة المضافة

بالنسبة لدراستنا، وبالرغم من أنها اعتمدت على هذه الدراسات كمنطلق لها، وتعتبر امتداد للبعض منها، فقد اختلفت عنها في بعض الجوانب، حيث قمنا في دراستنا بالجمع بين متغيرين وهما الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، ومن حيث المنهج استخدمنا فيه المنهج الوصفي التحليلي واستخدام البيانات الاقتصادية الرسمية والإحصائيات المتاحة لتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

وكذلك اختلفت من حيث فترة الدراسة حيث امتدت فترة دراستنا من سنة 2000 إلى سنة 2020 وبتسليط الضوء على أهمية الدراسة في فهم كيف يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتطوير الاقتصاد الجزائري، وكيف يتم توفير معرفة أساسية للصناعة وصناعة السياسات لتحسين بيئة الاستثمار في الجزائر.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا في الفصل الأول، يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ظاهرة اقتصادية تتمثل أساساً في إقامة المشروعات من قبل المستثمرين الأجانب في بلدان غير بلدانهم الأصلية. يتم ذلك إما من خلال الملكية الكاملة للمشروع أو من خلال المساهمة في رأس مال المشروع بنسبة تمنحهم حق الإدارة. تهدف هذه الاستثمارات إلى تحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف الاقتصادية والفوائد المستدامة .

لدى الشركات الأجنبية دوافع متعددة للاستثمار في الخارج، وهو ما توضحه النظريات المختلفة التي تناولت جوانب هذا الاستثمار من زوايا متعددة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يكون له تأثيرات متنوعة على اقتصاديات الدول المضيفة. تشمل هذه التأثيرات ما هو إيجابي، مثل نقل التكنولوجيا والمهارات والخبرات، وتنمية الصادرات، وخلق فرص عمل جديدة، وهو ما تطمح إليه الدول المضيفة. في المقابل، قد تكون هناك تأثيرات سلبية تسعى الدول المضيفة لتجنبها .

كما يلعب الاستثمار الأجنبي دوراً حيوياً في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال ضخ رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرات الإدارية في الاقتصاد المحلي. يُساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين البنية التحتية، وخلق فرص عمل جديدة، وزيادة الإنتاجية، مما يؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي. علاوة على ذلك، يعمل الاستثمار الأجنبي على تعزيز التبادل التجاري والتكامل مع الأسواق العالمية، مما يعزز من قدرة الاقتصاد المحلي على النمو والتطور. بذلك، يعتبر الاستثمار الأجنبي أداة استراتيجية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل.

باختصار، يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يحقق مجموعة من المنافع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد المضيفة إذا ما تم توجيهه وإدارته بشكل صحيح.

الفصل الثاني:

دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تمهيد الفصل:

عملت الجزائر على جلب أكبر قدر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بغية رفع معدلات النمو الاقتصادي بها وذلك من خلال المساهمة في زيادة حجم صادراتها وبالتالي تحسين ميزان مدفوعاتها وتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية بها كالصناعة، الزراعة، والسياحة، والتي تعتمد في نجاحها بصورة كبيرة على نجاح المشاريع الاستثمارية

لأجل هذا تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية:

المبحث الأول: مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: تحليل أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

المبحث الثالث: العراقيل التي تواجه الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وسبل تفعيله

المبحث الأول: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المطلب الأول: مقومات الاستثمار في المجال السياسي والتشريعي

اولا: تعريف مناخ الاستثمار:

كما تعرف المنظمة العربية لضمان الاستثمار مناخ الاستثمار بأنه البيئة التي تشمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر على الاستثمار. تتغير هذه المكونات وتتداخل بشكل كبير، ومع ذلك يمكن تحديد عدة عناصر تعتبر محفزة للمستثمر وتعتمد عليها قراراته الاستثمارية.[1]

ثانيا: مقومات الإستثمار السياسية:

مثل معظم الدول النامية، وبسبب دوافع إيديولوجية، كانت الجزائر تنظر إلى الاستثمار بحذر، حيث اعتُبر وسيلة للهيمنة التي تمس السيادة الوطنية. لكن مع الأزمة الهيكلية التي ضربت الاقتصاد الجزائري في أواخر ثمانينات القرن الماضي، تخلت الجزائر – كغيرها من الدول النامية – عن المواقف العدائية تجاه الاستثمار الأجنبي، وخاصة المباشر. بدأت الجزائر تنظر إلى هذا النوع من الاستثمار بنظرة براغماتية، ودخلت في منافسة مع الدول النامية الأخرى لجذب أكبر قدر منه، من خلال تقديم العديد من الحوافز والامتيازات.[2]

يُعتبر العامل السياسي من أهم العوامل في اتخاذ القرارات الاستثمارية المختلفة، حيث يشكل عدم الاستقرار السياسي مخاطر عديدة على عملية الاستثمار، مثل التأميم والتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي. وبالنسبة للجزائر، فإن تقارير عدة هيئات دولية تشير إلى أن درجة العنف السياسي قد تراجعت بشكل ملحوظ، خاصة منذ الانتخابات الرئاسية عام 2004م. وقد حققت الحكومة نتائج معتبرة في هذا السياق بفضل المقاربة الثنائية للحد من التهديد الإرهابي، والتي اعتمدت على المشاركة العسكرية ومخطط المصالحة الوطنية. هذه التحسينات ساهمت في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر.

ثالثا: مقومات الإستثمار التشريعية:

بدأت الجزائر في تشجيع الاستثمار بتقديم تحفيزات محدودة من خلال القوانين الصادرة بعد الاستقلال مباشرة. وقد تم تعديل هذه القوانين استجابة للظروف الاقتصادية الداخلية والمتطلبات الدولية، حتى الوصول إلى التحرير الكامل بعد صدور قانون النقد والقرض 10-90، الذي أكد على سياسة الباب المفتوح أمام الاستثمار الأجنبي

[1] جواد كاظم لفته، **نظرة مؤسساتية مستقبلية لإدارة التنمية والاستثمار في العراق الجديد**، مؤتمر علم الاقتصاد والتنمية العربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، مارس 2005، ص 384

[2] صبيحي شهيناز، مناخ الاستثمار في الجزائر-دراسة تحليلية تقيمية- ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، ص179

المباشر. ومع ذلك، بقي هذا التوجه بدون نص قانوني واضح حتى عام 1993، عندما صدر المرسوم التشريعي 12-93 الخاص بترقية الاستثمارات.

يحتوي هذا القانون على تشجيع وتنظيم وترقية الاستثمار في الجزائر بشكل صريح، مما جعل مجال الاستثمار والامتيازات التي وفرها المشرع الجزائري أكثر وضوحاً. يعتبر هذا القانون بداية الانفتاح الحقيقي للاقتصاد الجزائري، حيث ألغى التمييز بين الاستثمار الخاص والعام وبين المستثمر المقيم وغير المقيم.

كما منح القانون حرية إنجاز الاستثمارات للمستثمرين بناءً على تصريحاتهم، وضمان ثبات النظام الجبائي لحماية المستثمرين من أي تعديلات تمس الامتيازات التي حصلوا عليها بموجب هذا القانون. بالإضافة إلى ذلك، تم ضمان حل الخلافات والنزاعات بين الحكومة الجزائرية والمستثمرين الأجانب من خلال التحكيم أمام السلطات القضائية المختصة.

الأمر 01 -03 لعام 2001 المتعلق بتطوير الاستثمارات[1]. لمواكبة التحولات المتسارعة دوليًا، أصبح من الضروري إعادة النظر في الآليات التي اعتمد عليها المرسوم التشريعي 12-93، نظرًا لفشله في تحقيق الأهداف المرجوة منه. أدى ذلك إلى توسيع مجال الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي ليشمل بعض القطاعات التي كانت حكراً على الدولة، وتنظيم الإطار القانوني للخصخصة، حيث تم الاعتراف بحرية الاستثمار. تشمل هذه الحرية الأنشطة التي لم تكن لها قوانين سابقة أو التي تتطلب ترخيصاً مسبقاً (مثل قطاع المحروقات وإنشاء الهيئات المالية أو شركات التأمين).

الجديد في هذا القانون هو التأكيد على:

-المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب.

-إلغاء التمييز بين القطاعين العام والخاص. كما تضمن القانون تسهيلات ومزايا هامة ومحددة، منها:

-مزايا في إطار النظام العام، مثل الإعفاءات الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في العملية الإنتاجية.

- مزايا في إطار النظام الاستثنائي، مثل تلك المتعلقة بالاستثمارات التي تُنجز في مناطق ترغب الدولة في تطويرها. ويجب على هيئة الاستثمار الرد على طلبات المستثمرين للاستفادة من المزايا الممنوحة في إطار النظام الاستثنائي في غضون 30 يوماً من تقديم الطلب.

[1] نفس المرجع، ص ، 180

– **الأمر 03 –11 عام 2003 المتعلق بالنقد والقرض** : بموجب هذا الأمر، تم إلغاء القانون 10/09 المتعلق بالنقد والقرض، حيث سمح الأمر 11/03 بإعادة النظر في تنظيم وسير القطاع البنكي، وكذلك في عملية مراقبة البنوك والمؤسسات المالية. وأهم ما جاء في هذا الأمر فيما يخص تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن:

–السماح لغير المقيمين بإنشاء بنوك ومؤسسات مالية مملوكة لهم كلياً أو بالمشاركة مع المقيمين. نصت المواد 84 و85 من هذا الأمر على أنه يُسمح للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية بفتح فروع لها في الجزائر، بشرط المعاملة بالمثل.

– السماح بتحويل المداخيل والفوائد وإعادة تحويل رؤوس الأموال. وفقاً للمادة 126 من هذا الأمر، يمكن تحويل رؤوس الأموال وجميع النتائج والمداخيل والفوائد والإيرادات وغيرها من الأموال المتصلة بالتمويل، وإعادة تحويلها. تتمتع هذه التحويلات بالضمانات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية التي وقعتها الجزائر.[1]

المطلب الثاني: المقومات الاقتصادية

اولا–الموارد الطبيعية وتوفر المواد الاولية :

ان توفر الموارد الطبيعية والمواد الاولية في الجزائر يمثل عامل جدب مهم للاقتصاد الوطني فالجزائر دولة كبيرة تصل مساحتها الى حوالي 2381741كلم مربع وتمتلك الجزائر ثروات طبيعية هائلة حيث تحتل المرتبة الخامسة عشرة من احتياطيات البترول على المستوى العالمي والمرتبة الثالثة في افريقيا بحوالي 9.2 مليار برميل متربعة بدلك على حوالي 0.9 % من احتياطيات البترول العالمية حيث تحتل المرتبة الثامنة عشرة عالميا من حيث الانتاج والمرتبة الثانية عشرة عالميا من حيث التصدير كما تصل احتياطيات الجزائر من الغاز الى حوالي 4500 مليار متر مكعب محتلة بدلك المرتبة السابعة عالميا من حيث الاحتياطيات المؤكدة والخامسة في مجال الانتاج والثالثة في مجال التصدير .

ثانيا–الموقع الجغرافي:

تحتل الجزائر موقعا استراتيجيا فهي تقع الجزائر في شمال افريقيا بالقرب من أوروبا متوسطة البلدان العربية وفي قلب بلدان المغرب العربي وهو ما يشجع على جدب الاستثمار الاجنبي المباشر خاصة الموجه الى التصدير خاصة في ظل توقيع الجزائر على اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقية الشراكة الاورومتوسطية .

[1] نفس المرجع.

ثالثا–البنية التحتية :

قد اطلقت الجزائر مشروعات كبرى في السنوات الاخيرة من اجل تحديث شبكة الطرق من اجل تاسيس بنية اساسية حديثة تساهم في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

عرفت قطاع البنية التحتية في الجزائر تطورا ملحوظا خلال السنوات الماضية حيث تمتلك اليوم واحدة من اكبر شبكات الطرق على مستوى الدول النامية والعديد من شبكات الطرق التي تربط مختلف مناطق وجهات الوطن بالإضافة الى الطريق السيار شرق غرب الدي يربط الشريط الساحلي من الشرق الى الغرب و شبكة معتبرة من الطرق العابرة للصحراء .

حيث تمتلك الجزائر شبكة طرق مهمة على المستوى المغاربي والأفريقي يصل طولها الى حوالي 118000 كلم منها 2450 عبارة عن طرق سريعة و76028 عبارة عن طرق وطنية ولائية.

كما تمتك الجزائر شريط ساحلي طويل به العديد من المؤسسات المنائية يصل عددها الى حوالي 45 ميناء منها 11 مناء للتجارة المختلطة (تجارة وصيد ومحروقات) ومنائين 02 متخصصين في نقل المحروقات بالإضافة الى 31ميناء وميناء صيد ومناء نزهة واستجمام كسيدي فرج .

كما تغطي السكك الحديدية غالبية التراب الوطني حيث يصل طولها الى حوالي 4600 كلم مزودة بحوالي 200 محطة تجارية عملية بالقرب من المدن الكبرى وخاصة المدن السحلية القريبة من الموانئ ويخض هدا الاخير في السنوات الاخيرة الى مخطط تطوير كبير لم تشهده الجزائر مند الاستقلال .

تمتك الجزائر شبكة كبيرة من المطارات تصل الى حوالي 25 مطارا منها 13 مطار دولي .

رابعا–اتساع نطاق السوق الجزائري :

يلعب اتساع نطاق السوق دورا محوريا في جدب الاستثمار الاجنبي المباشر ويوضح الجدول التالي حجم الاقتصاد الجزائري مقارنة ببعض البلدان العربية سنة 2020

جدول رقم 1 :يوضح عدد السكان في الجزائر وعدد من الدول العربية سنة 2020

الاقتصاد	عدد السكان	عدد الذكور %	عدد الإناث%	توقعات 2030
الجزائر	43216714	50.5	49.5	48821969
مصر	100862813	52.2	47.8	119745677
المغرب	36546355	49	51	40873593
تونس	11833966	50	50	12841616

المصدر (cantrymeters.info/fr/consulte 16/01/2024)

تشير بيانات الجدول ان الجزائر قوة سكانية كبيرة وسوقة كبيرة جدا اد بصل عدد سكانها الى حوالي 43.2 مليون نسمة سنة 2020 ومن المتوقع ان يصل الى حوالي 48.8 مليون نسمة سنة 2030 .

خامسا–ترتيب الجزائر في مؤشر مناخ الاعمال :

تقوم المؤسسات الدولية بإصدار تقارير دولية لتقييم مناخ الاعمال على المستوى العالمي وتقوم بترتيب هده الدول حسب اهميتها سنويا ومن اهم هده التقارير تقرير مناخ الاعمال الدي يصدره البنك الدولي و تقرير فوربس وكدا تقرير مناخ الاستثمار الدي تصدر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

جدول رقم 2 :ترتيب الجزائر حسب مؤشر مناخ اداء الاعمال مقارنة ببعض البلاد العربية

	الجزائر	مصر	المغرب	تونس
سهولة اداء الاعمال	157	114	53	78
انشاء المؤسسات	152	90	43	19
الربط بالكهرباء	102	77	34	63
نقل الملكية	165	130	81	94
الحصول على القروض	181	67	119	104
حماية المستثمرين	179	57	37	61
دفع الضرائب	158	156	24	108
التجارة العابرة للحدود	172	171	58	90

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على تقرير (Doing Business,2020)

تشير بيانات الجدول السابق الى احتلال الجزائر مراتب متأخرة على المستوى العالمي وحتى على المستوى العربي ففي مؤشر سهولة اداء الاعمال لسنة 2020 احتلت المرتبة 157 عالميا اما حسب مؤشر انشاء المؤسسات فقد احتلت المرتبة 152 والربط بالكهرباء المرتبة 102 ونقل الملكية المرتبة 165 والحصول على القروض المرتبة 181 وحماية المستثمرين المرتبة 179 ودفع الضرائب المرتبة 158والتجارة العابرة للحدود المرتبة 172 .

المبحث الثاني: تحليل اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

بموجب الأمر رقم 06-08 المعدل والمتمم للأمر 01-03، الذي يتعلق بتطوير الاستثمار في الجزائر، يُعتبر هذا الأمر امتدادًا لأمر رقم 03-01 الصادر في 20 فبراير 2000، الذي يهدف إلى تبسيط الإجراءات وتقليل التأخير في دراسة ملفات المستثمرين الذين يستفيدون من مزايا خاصة تشرف عليها وكالة الاستثمار الوطنية (ANDI). تنص المادة 5 من هذا الأمر على تقليص مدة الاستجابة من الوكالة لطلبات الاستثمار الاستثنائية من 30 يومًا إلى 72 ساعة، ومنح الوكالة مهلة 10 أيام لإصدار القرارات بخصوص الفوائد المقدمة عند الاستغلال. كما يُسمح للوكالة بتحصيل رسوم من المستثمرين لمعالجة ودراسة ملفاتهم.[1]

المطلب الاول : تطور للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

اولا : تطور حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

إن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي في أي بلد هو صورة لمناخه الاستثماري، فكلما كان هذا الأخير مهيئ كلما كان حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي مهمة، نحاول دراسة أهم التطورات التي شهدتها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر خلال فترة 2000-2020, والجدول أدناه يوضح ذلك:

الجدول رقم (3): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر خلال الفترة2000-2020

السنوات	حجم التدفقات الواردة : مليون دولار	قيمة التغير	نسبة التغيير
2000	280	-	-
2001	1113	833	297
2002	1065	-48	-4
2003	638	-427	-40
2004	882	244	38
2005	1145	263	30
2006	1888	743	65
2007	1743	-145	-8
2008	2632	888	51
2009	2754	122	5

[1] المادة 5 الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15جويلية 2006 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 74، 2006 ص: 182

2010	2301	-453	-16
2011	2580	279	12
2012	1499	-1081	-42
2013	1697	197	13
2014	1507	-190	-11
2015	-584	-2091	-139
2016	1637	2222	380
2017	1232	-405	-25
2018	1506	274	22
2019	1449	156	12
2020	1399	133	6
المجموع	30363	-	-

المصدر: تم إعداده من طرف الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من الموقع الإلكتروني

بتاريخ: 2024/06/21 على الساعة: 17:40 https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

الشكل رقم01:

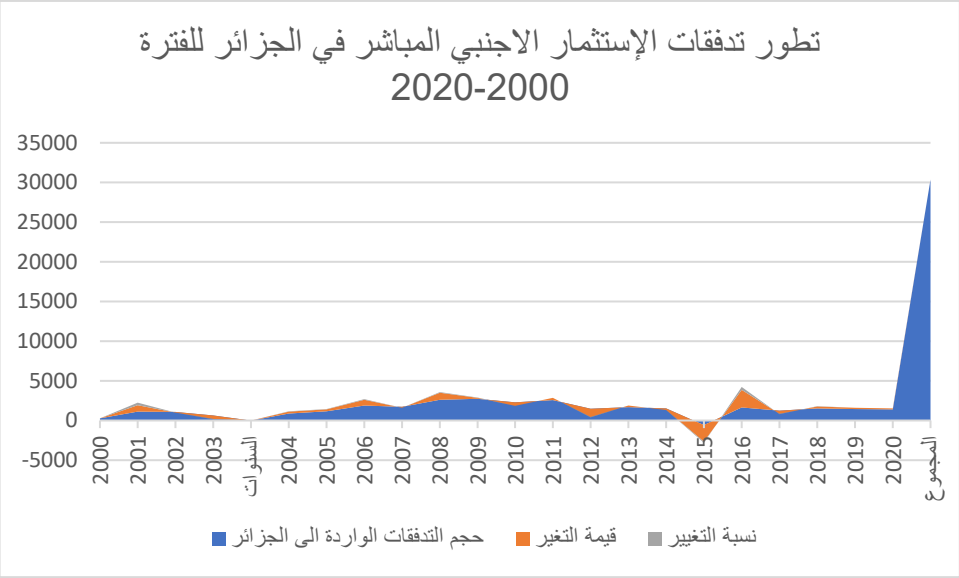

بالاستناد إلى البيانات المقدمة في الجدول أعلاه، يظهر أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بلغ في المجمل 30.363 مليون دولار خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2022. تميزت هذه الفترة بتذبذبات ملحوظة، إلا أنها شهدت تحسنًا نسبيًا مقارنة بالفترة السابقة، ويرجع ذلك جزئيًا إلى عودة الأمن والاستقرار بشكل تدريجي في الجزائر.

عام 2001، سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعًا كبيرًا إلى 1113 مليون دولار بسبب بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية وخوصصة شركة الصناعات الحديدية لصالح شركة إسبات الهندية. في عام 2002، انخفضت هذه التدفقات إلى 1065 مليون دولار، وتزامن ذلك مع صدور قانون 03-01 والذي جلب حوافز وضمانات للمستثمرين الأجانب.

تركزت معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال هذه الفترة في قطاع الاتصالات، وشهدت السنوات 2008 و2009 أكبر معدلات النمو في التدفقات بنسبة تصل إلى 51% و2754 مليون دولار على التوالي. لكنها تأثرت سلبًا في عام 2010 بسبب قاعدة الاستثمار 49/51 التي تم تطبيقها، مما أدى إلى انخفاض التدفقات بنسبة 16%.

في عام 2015، سجلت تدفقات سالبة بقيمة 584 مليون دولار بسبب شراء الجزائر حصة في شركة جيزي (DJEZZY)، إضافة إلى تأثير انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري. لكن في عام 2016، شهدت التدفقات ارتفاعًا حادًا إلى 1637 مليون دولار، مع صدور قانون جديد للمستثمرين، مما عزز جذب المستثمرين الأجانب.

رغم كل الإصلاحات والجهود التي بذلتها الجزائر، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم يتجاوز التوقعات، مما يشير إلى ضرورة مزيد من التحسينات في بيئة الاستثمار لتحقيق نتائج أفضل.

ثانيا: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر

تشير بيانات الجدول رقم 4 الى التوزيع الجغرافي لمشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر حسب الموقع الجغرافي للدولة المستثمرة في الجزائر .

الجدول 4: أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

المناطق	عدد المشاريع	القيمة (مليون دينار جزائري)
أوروبا	472	1.148.208
الاتحاد الأوروبي(تحديدا)	332	666.499
آسيا	114	169.732
أمريكا	18	68.813
الدول العربية	262	1.057.257
إفريقيا	6	39.686
أستراليا	1	2.974
متعددة الجنسيات	28	33.160
المجموع	901	2.519.831

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المتاحة عبر الموقع الالكتروني

Www. Andi. Dz

شكل رقم 02 أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

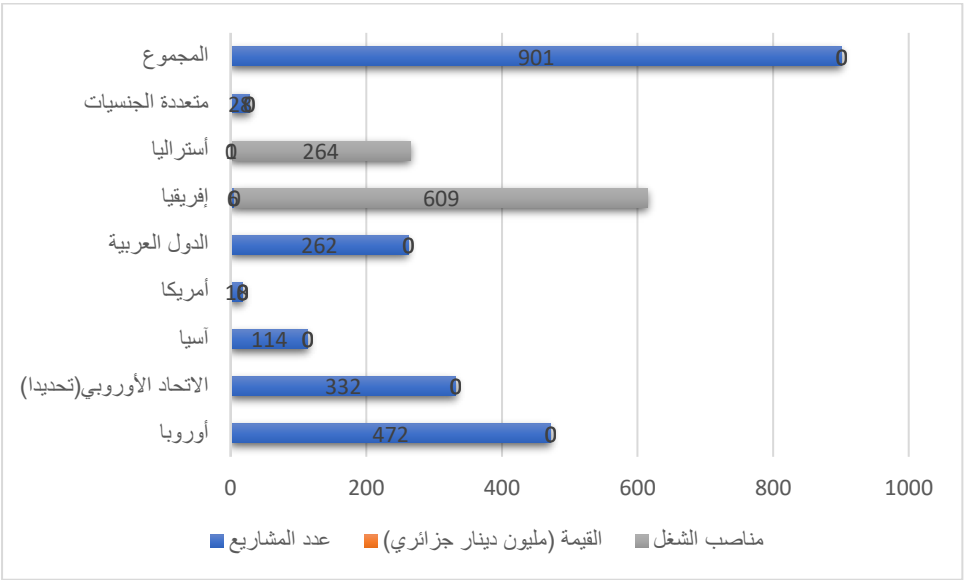

من خلال بيانات الجدول أعلاه، يتضح أن الاستثمارات الأوروبية احتلت المرتبة الأولى من حيث قيمة المشاريع، حيث حققت 472 مشروع بقيمة تعادل 1.148.208 مليون دينار جزائري. تأتي بعدها الدول العربية في المرتبة الثانية، حيث حققت 262 مشروع بقيمة تعادل 10.057.257 مليون دينار جزائري. تأتي بعدها الاستثمارات الآسيوية والأمريكية في المرتبتين الثالثة والرابعة على التوالي، وأخيراً تأتي الدول الأفريقية.

ومع ذلك، تظل هذه القيم ضئيلة بالمقارنة مع الاستثمارات الأجنبية في الدول الأخرى، خاصة العربية، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن بيئة الاستثمار أو مناخ الاستثمار في الجزائر ليس ملائمًا بشكل كافٍ لجذب استثمارات أكبر.

ثالثا :التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

يوضح الجدول 5 أهم القطاعات الجاذبة للاستثمارات الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

الجدول 5: "توزيع الاستثمار الأجنبي حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة(2000-2020)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة المئوية	القيمة (مليون دينار جزائري)	النسبة المئوية	مناصب الشغل	النسبة المئوية
الزراعة	13	1.44	5.768	0.23	641	0.48
البناء	142	15.76	82.593	3.28	23.928	17.91
الصناعة	558	61.93	2.050.277	81.37	81.413	60.95
الصحة	6	0.67	13.572	0.54	2.196	1.64
النقل	26	2.89	18.966	0.75	2.407	1.80
السياحة	19	2.11	128.234	5.09	7.656	5.73
الخدمات	136	15.09	130.980	5.20	13.842	10.36
الاتصالات	1	0.11	89.441	3.55	1.500	1.12
المجموع	301	100	2.519.831	100	133.583	100

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المتاحة عبر الموقع الالكتروني

(Www. Andi. Dz)

من البيانات الموضحة في الجدول أعلاه، يتبين أن القطاع الصناعي يحتل الصدارة من حيث عدد المشاريع بنسبة تبلغ 61.93%، ويليه قطاع البناء بنسبة 15.76%. يتميز القطاعان بأداء مرتفع للشركات، خاصة في مجالات مثل صناعة النفط والأدوية وتحلية مياه البحر، حيث تحقق هذه القطاعات عوائد مغرية تجذب رأس المال الأجنبي بشكل كبير على الرغم من المخاطر المرتبطة بها.

أما بالنسبة لقطاع الخدمات، فإنه لم يحقق المستويات المطلوبة، حيث سجل 15.09% من القيمة الإجمالية للاستثمارات. يأتي بعده القطاع السياحي بنسبة 2.11% والقطاع الزراعي بنسبة 1.44%. تعتبر هذه النسب ضعيفة بالنسبة للجهود المبذولة والإصلاحات والتحفيزات الممنوحة لهذه القطاعات.

رابعا :تطور المشاريع الاستثمارية الاجنبية في الجزائر

جدول 06: تطور المشاريع الإستثمارية في الجزائر

السنة	عدد المشاريع	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
2000	10	716.4	2.670	9
2001	14	9.688,05	5,890	11
2002	17	9,345,5	4.210	15
2003	18	10,853.4	3,800	17
2004	19	10.285	3,334	19
2005	45	10.545.3	11,049	43
2006	50	9.686.6	9,491	45
2007	29	4,070,1	5,711	28
2008	75	16,408.2	27,305	66
2009	32	2.605.1	5,872	28
2010	21	1.367.4	3,797	17
2011	27	1.431.6	2,565	24
2012	18	2.376.8	4,951	17
2013	16	4.284.6	7,298	12
2014	13	535.5	2,130	13

13	3,758	749.4	13	2015
12	4,320	5.888.3	16	2016
12	5,340	4.898.9	19	2017
14	7,540	12.678.0	20	2018
19	6.450	9.980.09	26	2019
15	2.480	13.676.06	31	2020

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية

المطلب الثاني: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر(2000-2020)

يتم التطرق فيما يلي الى تطور الناتج المحلي الاجمالي والنمو الاقتصادي ونسبة الاستثمار الاجنبي المباشر الى الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 ودلك على النحو التالي :

اولا : الناتج المحلي الاجمالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2000-2020) :

تشير بيانات الجدول رقم (07) الى الارتفاع المستمر في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي للجزائر خلال الفترة 2000-2014 اد انتقل من حوالي 54.79 مليار دولار امريكي سنة 2000 الى حوالي 213.81 مليار دولار امريكي سنة 2014 وهدا باستثناء سنة 2009 التي تراجع فيها الناتج المحلي الجزائري ودلك راجع اساسا الى تراجع اسعار المحروقات .

وفي سنة 2015 انخفض احمالي الناتج المحلي الاجمالي الجزائري الى حوالي 165.98 مليار دولار امريكي ليستمر مستويات الناتج المحلي في التقلب بين الارتفاع والانخفاض ليستقر في حدود 145.74 ويرجع دلك اساسا الى انخفاض اسعار المحروقات في الاسواق العالمية اعتبارا من النصف الثاني من سنة 2014 والتي كان لها اثرا بالغا على اداء الناتج المحلي الاجمالي خلال هده الفترة .

ويرجع دلك لارتباط الناتج المحلي ارتباط وثيقا بأداء قطاع المحروقات على اعتبار انه المكون الرئيسي له ،اد تقوق مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الجزائري الثلث في حين تبقي مساهمة قطاع الزراعة والصناعة هامشية لا تكاد تدكر مع مساهمة معتبرة لقطاع الخدمات وعليه فان

أي تقلب في اسعار المحروقات في الاسواق العالمية سيكون له انعكاس مباشر على حجم الناتج المحلي الجزائري

جدول رقم 07 :الناتج المحلي الاجمالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2000-2020)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالمليار دولار	معدلات النمو %
2000	54.79	3.8
2001	54.74	3
2002	56.76	5.6
2003	67.86	7.2
2004	85.33	4.3
2005	103.20	5.9
2006	117.03	1.7
2007	134.98	3.4
2008	171.00	2.4
2009	137.21	1.6
2010	161.21	3.6
2011	200.01	2.9
2012	209.06	3.4
2013	209.76	2.8
2014	213.81	3.8
2015	165.98	3.7
2016	160.03	3.2
2017	170.1	1.3
2018	174.91	1.2
2019	171.76	1
2020	145.74	5.1-

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي(albankaldawly.org) .

يوضح الجدول أعلاه ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2020ويُعزى هذا التحسن إلى استعادة الاستقرار الاقتصادي الشامل في الجزائر، والذي تم بدعم من برامج مدعومة من صندوق النقد الدولي خلال الفترة من عام 2002 إلى عام 2013. خلال هذه الفترة، اتبعت الجزائر سياسات إصلاحية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية الشاملة، من خلال تحرير الأسعار والصرف، وتخفيض الرسوم الجمركية، وزيادة التفتح على الاقتصاد العالمي.

نتيجة لهذه السياسات، تمكن الاقتصاد الجزائري من تحقيق تحسينات ملحوظة على المستوى الاقتصادي، بما في ذلك زيادة في معدلات التوظيف نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي وتبني سياسات النمو والانتعاش. تميزت الفترة من عام 2014 إلى عام 2020 بانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي، ويرجع ذلك جزئيًا إلى انخفاض أسعار النفط وتأثيراتها السلبية على الاقتصاد الجزائري.

بالرغم من أن انخفاض معدل البطالة يأتي كنتيجة طبيعية للنمو الاقتصادي، إلا أنه لم يترافق بزيادة كبيرة في خلق فرص العمل بالقدر الذي يمكن أن يقلل بشكل كبير من معدلات البطالة.

الشكل رقم 3:

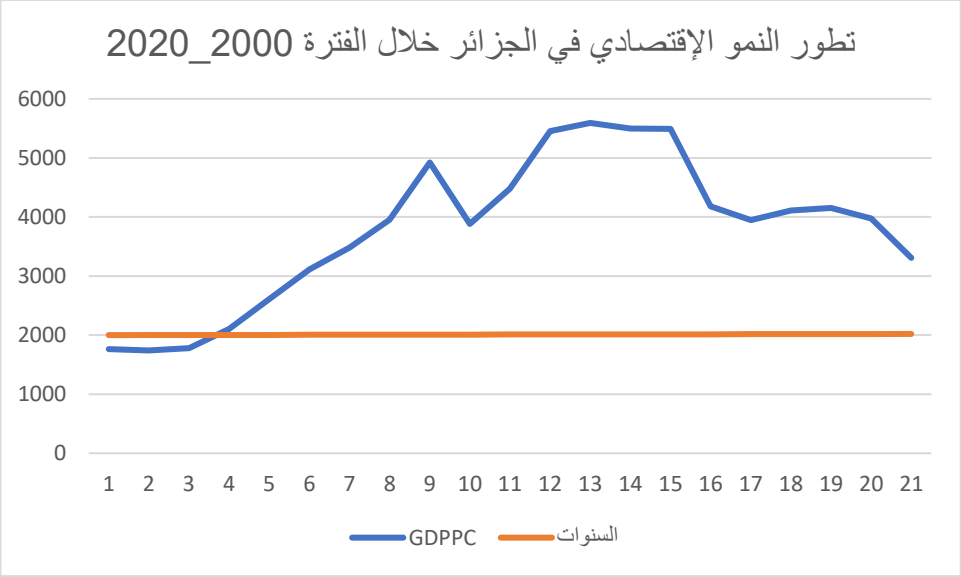

ثانيا :مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الاجمالي

يبين الجدول 8 مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020.)

الجدول 8: "نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي"

السنوات	المساهمة
2000	0.51
2001	2.03
2002	1.88
2003	0.94
2004	1.03
2005	1.12
2006	1.57
2007	1.25
2008	1.54
2009	2.00
2010	1.43
2011	1.29
2012	0.72
2013	0.81
2014	0.70
2015	0.32-
2016	1.02
2017	0.72
2018	1.50
2019	1.05
2020	1.01

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المتاحة عبر الموقع الالكتروني www. Andi. Dz

تشير البيانات الموضحة في الجدول السابق أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي كانت ضعيفة ومتذبذبة. فقد حققت أفضل نسبة طيلة الفترة(2000-2020) في عام 2009 بنسبة 2%.

ان تراجع اهمية نسبة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الناتج المحلي في الجزائر ان دلت على شيئ انما تدل على انخفاض تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الجزائر طيلة فترة الدراسة.

المبحث الثالث: العراقيل التي تواجه الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وسبل تفعيله

المطلب الأول: العراقيل التي تواجه الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بالرغم من الجهود المبذولة والاستراتيجيات المطبقة لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الحكومة الجزائرية، إلا أن هذا النوع من الاستثمار لا يزال يعاني من العديد من العراقيل، والتي يمكن توضيحها.[1]كما يلي:

أولا: العراقيل السياسية والقانونية والإدارية:

1 .**الاستقرار السياسي:** يعد الاستقرار السياسي أمرًا حيويًا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة في القطاعات غير النفطية. نظراً للوضع الأمني غير المستقر الذي شهدته الجزائر خلال التسعينيات، تم تصنيف البلاد كدولة ذات مخاطر عالية من قبل الهيئات الدولية، مما أدى إلى عزوف العديد من المستثمرين الأجانب. ومع ذلك، شهدت تدفقات الاستثمار تحسنًا بعد إقرار قانون المصالحة الوطنية.

2 .**العراقيل القانونية:** تعاني الجزائر من عدم وضوح النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بالاستثمار، وغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية اللازمة. بالإضافة إلى ذلك، لم تتماشى التشريعات الاستثمارية مع التطورات في القطاعات الأخرى، مما عرقل جذب الاستثمارات.

3 .**العراقيل الإدارية:** البيروقراطية والممارسات الإدارية المعقدة تثني المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في الجزائر، حيث يتجهون إلى مناطق أقل تعقيدًا إداريًا وتتمتع بحوافز أفضل. ونتيجة لذلك، ترتفع تكلفة المعاملات وتؤثر سلبًا على بيئة الأعمال.

ثانيا: عدم وجود سوق منافسة:

1 .**حداثة تجربة اقتصاد السوق:** لم تتمكن الجزائر بعد من التحول بشكل كامل من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد سوق، مما يجعل الآليات الحالية لإدارة الاقتصاد متواضعة مقارنة بالدول الأخرى.

[1] نفس المرجع

2 .**عملية الخوصصة:** رغم إصدار قوانين للخوصصة، إلا أن تطبيقها لم يكن بالشكل المطلوب بسبب تعقيد العملية وتأثيراتها السلبية المحتملة على العمالة والاقتصاد الوطني، مما أثار الشكوك حولها.

3 .**قدرة القطاع الخاص:** يعتمد الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير على قدرة القطاع الخاص، والذي لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب في الجزائر، رغم أن نشاطه يمثل 44% من النشاط الوطني. نقص التجربة والخبرة في هذا القطاع يعيق مساهمته المطلوبة.

4 .منافسة القطاع الموازي: وفقًا لتقرير البنك الدولي لعام 2006، يشكل القطاع الموازي تحديًا كبيرًا لبيئة الأعمال في الجزائر، حيث يسيطر على 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية، مما يؤدي إلى منافسة غير شرعية ويعيق الاستثمار في سوق غير منظمة.

ثالثا: عدم توفر الشفافية في المصالح الجمركية:

وجود جهاز جمركي شفاف وفعال يشجع على جذب الاستثمارات الأجنبية. في الكثير من الدول النامية، يؤدي الفساد والبيروقراطية في الجهاز الجمركي إلى إحباط المستثمرين الأجانب وإعادتهم من حيث أتوا بسبب المعاملات غير المواتية.

تشكل هذه العراقيل عقبة أمام استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل فعال، مما يستدعي جهودًا إضافية لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز الشفافية والكفاءة في التشريعات والإجراءات الإدارية.

رابعا: مشكلة العقار الصناعي: من أهم العراقيل التي تعترض العقار الصناعي نذكر ما يلي

- طول مدة استجابة الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي: تستغرق هذه العملية أكثر من عام.
- تكاليف باهظة لتخصيص الأراضي: تشمل تكاليف التهيئة، رغم أن هذه الأراضي غالبًا لا تكون مهيأة، أو تقع في مناطق نشاط غير موجودة بسبب النزاعات حول ملكيتها.
- عدم توافق الأراضي الصناعية المخصصة مع نوع النشاط: عدم ملاءمة طبيعة الأراضي مع الأنشطة المخصصة لها.[1]

[1] نفس المرجع،37

المطلب الثاني: سبل تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أولا: تحسين الإطار التشريعي والمؤسسي:

- يتسم التشريع الجزائري بعدم الوضوح والاستقرار، مما يثير مخاوف المستثمرين الأجانب. تبرز قاعدة 49/51، التي نص عليها القانون التكميلي لعام 2009، كنقطة جدل مستمر بين مؤيدين ومعارضين. في الواقع، تعتبر هذه القاعدة غير ضرورية باستثناء بعض القطاعات الاستراتيجية مثل الصناعات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع وأنواع معينة من الأدوية.
- إلزام المستثمرين الأجانب بمشاركة الجزائريين بنسبة 51% على الأقل: تهدف هذه الإجراءات إلى ضمان اشتراك الجزائريين بنسبة لا تقل عن 51% من المشروع، مع اعتماد مجموعة من التدابير الأخرى منها الأمر 01-09.
- تصريح الاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: يتعين على المستثمرين الأجانب الحصول على تصريح بالاستثمار قبل تنفيذ المشروع.
- قيود على أنشطة الاستيراد: لا يمكن للأجانب ممارسة أنشطة الاستيراد بغرض إعادة بيع الواردات كما هي، إلا في إطار شركة تكون فيها المساهمة الوطنية المقيمة على الأقل 30%.
- حق الشفعة للدولة والمؤسسات العامة الاقتصادية: تتمتع الدولة والمؤسسات العمومية الاقتصادية بحق الشفعة في التنازلات عن حصص المساهمين الأجانب أو لصالح المساهمين الآخرين.

ثانيا: تسريع وتيرة الانفتاح الاقتصادي:

من خلال الإسراع في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، يمكن للجزائر إنشاء بيئة أكثر جذبًا للاستثمار الأجنبي المباشر، وتقديم حوافز جديدة للمستثمرين. يشمل ذلك تحسين حماية حقوق الملكية الفكرية للمؤسسات، بما في ذلك براءات الاختراع والعلامات التجارية. احترام المعايير الدولية المتعلقة بالملكية الفكرية سيسرع من عملية نقل التكنولوجيا. بالإضافة إلى ذلك، حصول الجزائر على عضوية في المنظمة العالمية للتجارة سيمنحها تصنيفًا أفضل ونقاطًا أعلى من قبل المؤسسات العالمية المتخصصة في تقييم البيئة الاستثمارية، حيث إن الانضمام يشير إلى تحديث التشريعات وتوفير إشارات مطمئنة لرجال الأعمال.

ثالثا: التخفيف من حدة الاقتصاد غير الرسمي:

للحد من هذه الظاهرة، ينبغي على الجزائر اتباع الإجراءات التالية:

-إصلاح النظام الضريبي ليتماشى مع التطورات العالمية، بمراجعة أسس حساب الضرائب ومعدلاتها.

–فرض عقوبات على التهرب الضريبي وأي نشاط آخر في الاقتصاد السوداء، وخاصة التهريب الذي يشكل تهديدًا حقيقيًا على الاقتصاد الوطني.

–تيسير الإجراءات الإدارية، مثل تسهيل التراخيص الإدارية والإجراءات المالية والمحاسبية، لضمان تحول القطاع غير الرسمي بسلاسة إلى الشرعية.

– تطبيق القوانين بالتساوي على الجميع من قبل الجهات الحكومية، دون تفضيل أحد، لتعزيز الثقة في دور الدولة وكفاءتها، وتقليل الحاجة للتعامل مع الأنظمة غير الرسمية.[1]

[1] نفس المرجع، 39

خلاصة الفصل:

على الرغم من الجهود التي تبذلها الجزائر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن حجم التدفقات الاستثمارية الواردة لا يزال أقل من المتوقع مقارنةً بالإمكانات الكبيرة التي يمتلكها الاقتصاد الجزائري. ونتيجة لذلك، تظل مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز النمو الاقتصادي محدودة، نظراً لانخفاض تأثيره على الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات. بالإضافة إلى ذلك، تساهم الأرباح المحولة إلى الخارج من قبل المستثمرين الأجانب في استنزاف جزء كبير من المدخرات المحلية، حيث تمثل هذه التحويلات نحو ثلاثة أضعاف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى البلاد.

خاتمـة

خاتمة:

يُعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الأنشطة الاقتصادية التي نالت اهتماماً كبيراً من الباحثين والهيئات الدولية نظراً لدوره الكبير في تعزيز التنمية الاقتصادية وتخفيف أعبائها. في هذا السياق، سعت الجزائر إلى خلق بيئة ملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية لما لها من دور فعال في نقل التكنولوجيا الحديثة، زيادة تراكم رأس المال، وتعزيز القدرة التصديرية. بالإضافة إلى ذلك، يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص عمل جديدة، مما يسهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

تهدف هذه الدراسة إلى مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2020، مستندةً إلى بيانات وإحصائيات من مصادر دولية موثوقة. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تؤكد الفرضيات المطروحة وتقدم بعض التوصيات التي يمكن أن تسهم في تحسين مناخ الاستثمار وتعزيز الفوائد الاقتصادية المتوقعة.

أولا: نتائج الدراسة

- سعت الجزائر إلى توفير بيئة جاذبة للاستثمار من خلال إصدار مجموعة من القوانين والتشريعات التي تتضمن حوافز وضمانات تهدف إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- على الرغم من الإمكانيات والموارد الطبيعية التي تمتلكها الجزائر، إلا أن المناخ الاستثماري لا يزال غير مؤهل بشكل كافٍ لجذب الاستثمارات الأجنبية، وذلك نتيجة لوجود معوقات عديدة، أبرزها الفساد والمشاكل القانونية والإدارية والمالية.
- يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً مهماً في دعم النمو الاقتصادي للدول المضيفة من خلال توفير الخبرات الإدارية والتنظيمية، ونقل التكنولوجيا الحديثة، وزيادة القدرة التنافسية للبلد المضيف.
- إن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على وتيرة النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة كان محدوداً وضئيلاً، حيث لا يزال الاقتصاد الجزائري مرهوناً بقطاع المحروقات، وغالبية الاستثمارات موجهة نحو هذا القطاع.

ثانيا: الاقتراحات

- العمل على توفير مناخ ملائم للأعمال وبناء قاعدة صناعية قوية.
- منح الفرص للقطاع الخاص في القطاعات الصناعية وتعزيز الصادرات، حيث يتطلب نجاح تنويع الاقتصاد وجود بيئة مؤسسية وقانونية مشجعة.

- تحسين كفاءة البنية التحتية مثل الطرق، الموانئ، المطارات، الاتصالات والكهرباء.
- تنمية الروابط مع الشركات متعددة الجنسيات للاستفادة من خبراتها وتقنياتها المتقدمة.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. أميرة حسب الله محمد، **الإستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية**، دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)، مصر، الدار الجامعية،2005.
2. إيمان عطية ناصف، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2008
3. بكطاش فتيحة، مقلاتي سفيان، **المقاربة النظرية للإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع الأردن، ط1، 2005، ص 22
4. بن موسى كمال، **المحفظة الإستثمارية –تكوينها ومخاطرها–**، جامعة الجزائر،
5. جوردان لويس، **مشاركات إستثمارية من أجل الرخاء، بناء إدارة التحالفات الإستراتيجية–ترجمة سعاد الضبولي** (مصر، الدار العربية للنشر والتوزيع، 1996، ص 195.
6. د. محمد إسماعيل، جمال قاسم، حسن كريم زايدي، **صندوق النقد العربي**، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 41، 2022
7. سارة زعيتري، **الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر** دراسة تحليلية و قياسية ومقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1980–2015.
8. سليمان عمر الهادي، **الإستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد الوضعي**، الأكاديميون للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، ط1 2010.

عبد الرزاق حمد حسن الجبوري، **دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2014، ط1.

9. عبد الكريم كاكي، **الإستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2013.

عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2006.

10. عمر هاشم محمد صدقة، **ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ط 1 ،2008 ص. 17
11. قاسم نايف علوان، **إدارة الإستثمار بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2012.
12. كمال بكري، الاقتصاد الدولي **– التجارة الخارجية والتمويل**، – الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، ،2001

محمد عبد العزيز عبد الله، **الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2005 .

13. محمد عبد العزيز عجيمية، احمد عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية، دراسة نظرية وتطبيقية**، الدار الجامعية للنشر ا التوزيع، الإسكندرية ،2006، ص 51

14. محمد علي إبراهيم العامري، **الإدارة المالية المتقدمة**، دار إثراء للنشر والتوزيع، بغداد العراق، ط1، 2010
15. محمد ناجي حسن خليفة، "**النمو الاقتصادي النظرية ا المفهوم**"، دار القاهرة، ،1999.
16. مصطفى بابكر، **تطوير الإستثمار الأجنبي المباشر**، برنامج أعده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء، مصر.
17. معاوية عثمان الحداد، **القواعد القانونية المنظمة لجذب الإستثمار الأجنبي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015.

ثانيا: المجلات

1. ليلية غضابنة، **جملة الدراسات المالية والمحاسبية الإدارية** مجلد06، العدد03 ديسمبر2019، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة)2017-،1996ّ(نموذج الإحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعةARDL ، جامعة أم البواقي الجزائر، تاريخ تسليم 14-08- 2019تاريخ المراجعة 04-09-2019 الأردن، تاريخ القبول 23-09-2019،
2. بكطاش فتيحة، مقلاتي سفيان، **المقاربة النظرية للإستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، عدد2، 2014.
3. بن عاشور رتيبة، **مقاربة لنظريات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى نظرية الموائمة المؤسسية**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 13، 2022.
4. توفيق تمار ومحمد يعقوبي، **أثار العولمة المالية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات –حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ،2005
5. د. جمال جعفري، **أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر**، دراسة إقتصادية قياسية خلال الفترة (2000-2020)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 07، العدد: 01(2022) ص 203
دحماني نورالهدى، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 3، 2020.

6. صباح زوخي وعبد الحميد برحومة، **دراسة قياسية للعلاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة أبحاث اقتصادية وادارية**،15جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 15، 2014، ص 98 ،2014 .
7. عبلة عيد الحميد بخاري، **محاضرات في التنمية والتخطيط الاقتصادي، كلية الاقتصاد والإدارة**، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، ،2017

8. علي يوسفات، **عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية لفترة 2009-1970)**، مجلة الباحث، جامعة أدرار، الجزائر، العدد، 11 ،2012.
9. ميدون إلياس، **الاتجاهات الحديثة لتصنيف الإستثمار الأجنبي المباشر وطرق إحصائية (دراسة استكشافية)**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، مجلد 4 عدد 2، 2020.

ثانيا: رسائل التخرج

1. حنان شناق، **تأثير الإستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية على الاقتصاد الجزائري -دراسة حالة شركة الكندي لصناعة الأدوية-**، رسالة ماجيستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2008-2009.
2. همام وائل محمد أبو شعبان، **أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي – دراسة تطبيقية لدول عربية**، – رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين، ،2016.